



جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



القانون الدولي والعلاقات الدولية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

طور: ليسانس

سنة: الثالثة

إعداد الدكتور: مكاي نور الدين

السنة الدراسية: 2025/2024

برنامج مقياس القانون الدولي وحقوق الإنسان

- مقدمة:

الفصل الأول: التطور التاريخي للقانون الدولي.

المبحث الأول: القانون الدولي في عهد الحضارات.

المبحث الثاني: القانون الدولي في عصر النهضة.

المبحث الثالث: القانون الدولي في العصر الحديث.

الفصل الثاني: القانون الدولي في أثناء الحرب الباردة.

المبحث الأول: تطور التنظيم الدولي أثناء الحرب الباردة.

المبحث الثاني: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي أثناء الحرب الباردة.

الفصل الثالث: القانون الدولي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: الأحادية القطبية وأثرها على القانون الدولي.

المبحث الثاني: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي بعد الحرب الباردة.

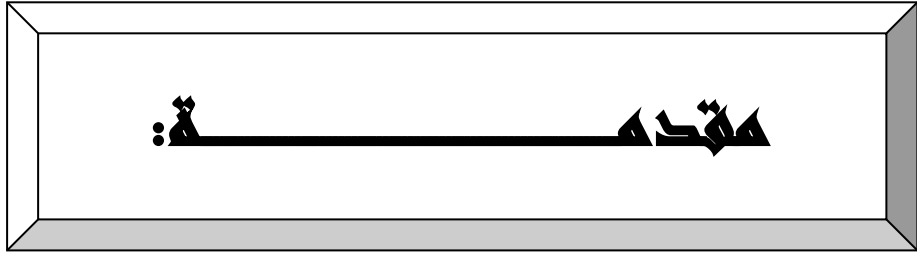
الفصل الرابع: مصادر القانون الدولي وأهم أشخاصه.

المبحث الأول: تعريف القانون الدولي وأهم فروعها.

المبحث الثاني: المصادر الأصلية للقانون الدولي.

المبحث الثالث: المصادر الفرعية للقانون الدولي.

المبحث الرابع: أشخاص القانون الدولي.



فَرَضت التطورات التي شهدتها الساحة الدولية عَقَبَ نهاية الحرب العالمية الثانية على المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام بقضايا القانون الدولي، وتكْرَس ذلك على وجه الخصوص في ميثاق هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، ومن ثم مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

يسعى هذا المقياس إلى تحقيق جملة من الأهداف المرتبطة بتطوير مهارات طلبة السنة الثالثة ليسانس علاقات دولية، وإضافة معارف جديدة ذات العلاقة بفهم القانون الدولي وعلاقته بتطور العلاقات الدولية. ومن هنا تتضح أهمية هذه المحاضرات للطلبة المقبلين على التدرج، لذا سننطلق إلى أهم مواضيع هذا المقياس من خلال المحاور الآتية:

الفصل الأول: التطور التاريخي للقانون الدولي.

الفصل الثاني: القانون الدولي في أثناء الحرب الباردة.

الفصل الثالث: القانون الدولي بعد الحرب الباردة.

الفصل الرابع: مصادر القانون الدولي وأهم أشخاصه.

الفصل الأول: التطور التاريخي للقانون الدولي

المبحث الأول: القانون الدولي في عهد الحضارات.

المبحث الثاني: القانون الدولي في عصر النهضة.

المبحث الثالث: القانون الدولي في العصر الحديث.

الفصل الأول: التطور التاريخي للقانون الدولي.

المبحث الأول: القانون الدولي في عهد الحضارات القديمة.

يُمكن القول بأن الحديث عن نشأة القانون الدولي بشكله الأولي البسيط سيَجُرُّنا إلى الحديث مباشرة إلى الحديث عن نشأة المجتمع الدولي في حد ذاته، ولعل أبسط صيغة يمكن التطرق لها لنشأة المجتمع الدولي هي تلك التفاعلات والعلاقات التي نشأت في العهد القديم بين أول وحدات سياسية دولية معروفة في ذلك الوقت ألا وهي القبائل. فخلال ذلك العهد، وعندما اتحدت مجموعات من البشر تربطهم علاقات عرقية واجتماعية في شكل قبائل، تطورت حاجياتهم ومتطلباتهم مما دفعهم للتصادم مع بقية القبائل الأخرى أو التعاون مع أخرى للتوسع والسيطرة خاصة على مصادر المياه، مناطق الرعي والصيد، وطرق التجارة. وبذلك تشكلت اللبنة الأولى للعلاقات الدولية بشكلها الأولي ومن ثم تشكل المجتمع الدولي البسيط والذي استلزم من مجموعة من القواعد والأسس التي تحكم علاقات تلك الوحدات ببعضها البعض، والتي تمثلت في مجموعة من الأعراف والتعهدات الشفهية والمكتوبة.

أ- القانون الدولي في عهد الحضارات القديمة.

بعد عدة قرون تمكن البشر من خلق مجتمعات أكثر تطوراً وأكثر عدداً، ووصلت الذروة بتكوين الحضارات والإمبراطوريات الكبرى. وفي سبيل تنظيم العلاقات بين تلك

الحضارات والإمبراطوريات برزت الحاجة إلى التقنين، وبذلك برزت أول معاهدة معروفة
مُبرمة بين ملك "إيبلا" شمال سوريا وملك "أبوسال" في الفُرات الأوسط حوالي 2500 عام
قبل الميلاد، وتم اكتشافها سنة 1975. كما أن هناك من يرى بأن نشأة المعاهدات الدولية
بشكل أكثر تنظيماً يعود إلى معاهد "قادش" * المُبرمة بين فرعون مصر "رمسيس الثاني" و
"خاتوسل" ملك "الحيثيين" شمال سوريا حوالي 1960 سنة قبل الميلاد، وتُعدُّ معاهدة "قادش"
أول معاهدة متكاملة في ذلك العهد، إذ ضمت أغلب صفات المعاهدة. ومن بين أهم القواعد
التي سنتها هذه المعاهدة نذكر:

- العقد شريعة المُتعاقدين Pacta Sunt Servanda.
- التعاون والتحالف المُشترك.¹ والتعهد بعدم تحضير الجيوش
لمهاجمة الطرف الآخر.
- إقامة علاقات جيدة بين الدولتين، والسعي إلى إحلال السلام.
- احترام سيادة أراضي الدولتين.
- احترام الرسل والمبعوثين بين الدولتين لأهمية دورهم لتفعيل
السياسة الخارجية.
- اللجوء إلى لعنة الآلهة كضمانة لهذه المعاهدة ومعاقبة الناكث
بها.²

* تقع مدينة قادش على ضفاف نهر العاصي بدولة سوريا، وتتواجد النسخة الأصلية للمعاهدة بمتحف إسطنبول، وتم
نسخة طبق الأصل منها لهيئة الأمم المتحدة باعتبارها أقدم معاهدة سلام في التاريخ.
¹ غي أنيل، قانون العلاقات الدولية. تر: نورالدين اللباد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 12.



من جهة أخرى، أرسلت الصين السائرة على فلسفة "كونفوشيوس"* بعض البعثات الدبلوماسية إلى الخارج. كما أن المدن اليونانية مثل أثينا وإسبرطا ارتبطت بعلاقات متميزة فيما بينها من تبادل للمبعوثين وعقد المعاهدات والاشتراك في المؤتمرات إلى قبول التحكيم في المنازعات التي تنشأ بينها ومراعاة بعض المبادئ الإنسانية فيما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب واحترام حرمة بعض الأماكن والمنشآت. ولم يختلف الوضع كثيراً في روما حيث برزت مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الرعايا الرومان والرعايا التابعين لروما والمرتبطين بها، وقد عُرف هذا بـ: "قانون الشعوب" Jus Gentium.³

ب - القانون الدولي في عهد الحضارة الإسلامية:

² محمد عثمان، الأمم المتحدة تتلقى نسخة من معاهدة "قادش" بين رمسيس الثاني والحيثيين. تاريخ النشر: 2018/08/15، اطلع عليه بتاريخ: 2021/12/25، من موقع الأهرام، الرابط الإلكتروني: <https://gate.ahram.org.eg>

* اعتقد الفيلسوف الصيني كونفوشيوس بوجود ضمير مشترك لجميع الكون، يتطلب النظر إلى مصلحة المجتمع، وبأن تكون تصرفات الإنسان أينما كان متوافقة مع الانتظام الطبيعي. ويدعو إلى صراحة للسلام بين الشعوب.

³ أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990، ص12.

نظر الإسلام إلى العلاقات الدولية نظرة خاصة تختلف عن تلك التي يعتمد عليها القانون الوضعي، فالإسلام يهدف إلى توحيد البشر في ظل نظام قانوني واحد هو الشريعة الإسلامية الموجهة للناس كافة دون تمييز على أساس العرق، اللون، اللغة، أو مكان الإقامة. فبلاد المسلمين واحد مهما تعددت أقاليمها. وعليه يمكن القول بأن الشريعة الإسلامية تذهب مبدئياً إلى نقيض ما هو متعارف حالياً من ارتكاز مبادئ القانون الدولي إلى حد كبير على مقولة سيادة الدول واستقلالها. إن الشريعة الإسلامية لا تنظم علاقة المخلوق بخالفه فحسب، بل ترسم طريق التعامل وحدوده بين البشر كذلك.⁴ وعليه ليس كثيراً القول بأن القانون الدولي الإسلامي حمل بعض ملامح القواعد القانونية الدولية المعاصرة لا سيما الإنسانية منها، وليس من المستبعد أن يكون قد ساهم في نشأتها.⁵

إن جوهر دعوة الإسلام العامة يتمثل في رعاية أمرين أساسيين ألا وهما:

- إعمار الكون: يتضمن تقدم الحضارة الإنسانية والمدنية، فهو الغاية من خلق الإنسان، ولا تتحقق هذه الغاية إلا بالعمل الدؤوب، والفكر الهادئ.
- العناية بالإنسان: فالإنسان هو حجر الزاوية في الكون، وليس المسلم فقط، لذا يجب إيقاظ ضميره ووجدانه، والتركيز على إسعاده في عالم الدنيا والآخرة، فهو خليفة الله في الأرض.

فالتفاعل قائم بين العنصرين السابقين، لأن العلاقات الإنسانية لا تقوم على نحو سليم

إلا في وسط حضاري، يُقدّر وجود الإنسان وقيمه، من حيث كونه إنسان له كرامة وله

⁴ المرجع نفسه، ص13.

⁵ المرجع نفسه، ص14.

حقوق على غيره، وواجبات نحو البشر الآخرين.⁶ وجاء الإسلام كدين رحمة للعالمين جميعاً، ويتميز في وقت السلم والحرب وعلاقته بغير المسلمين بأنه نصير للأفراد والشعوب، ويسعى للحفاظ على كرامة البشر وإنسانيتهم. والسلم في الدين الإسلامي هو الهدف الأساسي وأساس العلاقات مع غير المسلمين، أما الحرب فهي للضرورة فقط. ويتطلع المسلمون إلى إيجاد المجتمع المثالي أو الفاضل، لأن غايتهم نشر التعاليم السماوية_القرآنية، التي تنشُدُ خير الإنسان وإسعاده في الدنيا والآخرة، وتنمية العلاقات الإنسانية على أساس المحبة والصدق والتعاون البناء. والدليل على هذا التوجيه هو أن التشريع الإسلامي في السلم والحرب، وفي السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، يُقدِّمُ أنموذجاً واضحاً في رعاية الحقوق والقيام بالواجبات، وتنفيذ العهود والالتزامات،⁷ إلا أن غياب مثل هذه القيم الإسلامية عن الساحة الدولية ساهم في استفحال الفوضى والعنف.

⁶ وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام. ط1، دار المكتبي، دمشق، 2000، ص 09.

⁷ نفس المرجع، ص31.

المبحث الثاني: القانون الدولي في عصر النهضة.

لم يظهر القانون الدولي بشكله الحديث في العصور الوسطى، ولم يتم سنه وتشريعه من طرف هيئة تشريعية معروفة، ولكنه ظهر تبعاً لممارسات مختلفة حدثت بين الدول طبقاً لمتطلبات تلك الفترة، وهذا ما يؤكد ان العلاقات الدولية موجودة منذ قديم الازل لكنها كانت بحاجة لمزيد من الضوابط التنظيمية ، وكان ذلك سبباً في ازدياد حدة الصراعات بين دول العالم في ذلك الوقت بشكل عام ودول اوروبا بشكل خاص، حيث اتسمت العلاقات بين الدول بسيطرة منطق القوة وكانت اللغة السائدة هي لغة الحرب نتيجة لعدم وجود قواعد ملزمة تحكم العلاقات بين الدول.⁸

توصف العلاقات الدولية في الغالب على أنها حقل أكاديمي مستقل بذاته، وفي هذه المحاضرة نركز على ظهور السياسة الدولية وتطورها في العصر الحديث، ونعني بالعصر الحديث للعلوم السياسية والعلاقات الدولية بداية القرن السابع عشر وما بعده، ويقصد بالحدثة في العلاقات الدولية الفترة التي شهدت تطور مفهوم الدولة ذات السياسة وذات الحدود الجغرافية المعترف بها والمضبوطة. وتنطلق هذه المرحلة إلى اتفاقية واستفاليا سنة 1648، والتي بفضلها عقدت اتفاقيات سلام بين عدة دول أوروبية أنهت لثلاثين عاماً من الحروب، وبشرت بالبداية الرسمية لنظام الدول الأوروبي الحديث. وفي الأربعة قرون التي

⁸ عصام عبد المنعم البديري، عبد الله أحمد السيد، أثر معاهدة واستفاليا 1648، ومؤتمر فيينا 1815 في تطور القانون الدولي العام (دراسة مقارنة). المركز الديمقراطي العربي، برلين، تاريخ النشر: 2020/12/12، تاريخ الاطلاع:

<https://democraticac.de/?p=71589> من موقع المركز على الإنترنت: 2021/12/28

تلت ذلك التاريخ وقعت الكثير من التغييرات على العلاقات الدولية، إذ تم إضفاء المزيد التقنين على العلاقات الدولية بتطوير مبادئ القانون الدولي وأدواته، وتمخضت عنه عدة منظمات دولية حكومية، بدءاً من مؤتمر فيينا الخاص سنة 1815 إلى عصابة الأمم 1919 ومن ثم الأمم المتحدة 1945 كلها محطات مهمة.⁹

بعد 30 عاماً من الحرب الدينية في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، تم التوقيع على أهم معاهدة في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية في العصر الحديث ألا وهي معاهدة سلام واستفاليا * Westphalia سنة 1648. وشكلت المعاهدة اعلان لميلاد مجتمع دولي يتكون من دول ذات سيادة. اعتبرت هذه المعاهدة على أنها مرجعية، ليس فقط للدولة الحديثة، ولكن أيضاً باعتبارها أرست نظام دولي قائم على مبدأ سيادة الدولة، الذي يشكل عنصراً محورياً في المشروع، على الرغم من أن هذا التفسير الذي تناول الظهور التاريخي للمفهوم لم يتعرض لمناقشات جدلية.¹⁰

أ- مبدأ السيادة الداخلية والخارجية للدول: اعترِفَ بحق الدولة في ممارستها لسلطاتها داخل حدودها، وذلك من خلال إصدار قراراتها المستقلة، وعدم الخضوع لقوى خارجية من شأنها التأثير على إرادتها، سواء كانت قوى دينية أو سياسية، ووفقَ

⁹ جوانيتا إلياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية. تر: محيي الدين حميدي، دار الفرقد، دمشق، 2016، ص22.

* وستفاليا أو فستفالن (بالألمانية: Westfalen) وتعني فاليا الغربية، هي مقاطعة ألمانية سابقة كانت مستقلة ذاتياً ضمن إطار الدولة الألمانية «بروسيا». جرى دمجها بعد الحرب العالمية الثانية بقرار من سلطات الاحتلال البريطانية مع أقاليم في شمال حوض الراين لتؤسس مقاطعة شمال الراين، وهي إحدى ولايات ألمانيا الست عشرة. الولاية هي الأكبر من حيث السكان البالغ عددهم أكثر من 17 مليون نسمة، ورابع أكبر الولايات مساحةً.

¹⁰ استيفاني لوسن، العلاقات الدولية. تر: عبد الحكم أحمد الخزامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص23.

هذا المبدأ من حق الدول الحفاظ على مصالحها بالكيفية التي تراها على أن تتحمل عواقب وتداعيات خياراتها، وبالتالي أرست المعاهدة وفق هذا المبدأ تعدد مراكز القوى ممثلة للدول المستقلة.

ب- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وهو مبدأ يكفل لكل دولة اختيار النمط نظامها السياسي والاقتصادي، وأوضاعها الاجتماعية والثقافية الخاصة بها من دون الخضوع لتأثير أطراف خارجية، ويتوجب على بقية الدول الأخرى احترام هذه الخيارات، وعدم السعي إلى تغييرها أو التقليل من شأنها.

ت- مبدأ الدولة القومية: وهو المبدأ الذي أسس لعلاقة الفرد بالدولة، وحدد ولاء الفرد لجنسيته وقوميته لا للكنيسة التابع لها، حيث تم الفصل بين معتقدات الفرد الدينية مع ولاءه القومي، وبذلك تم فصل الدين عن السياسة كنوع من الإجراءات الوقائية لمنع اشتعال حروب جديدة بسبب الدين، وبالتالي فقد أصلت للفكر العلماني.¹¹

ث- حق إعلان الحرب: إذ للدول الحق في الاحتفاظ بحقها في شن الحروب وممارسة العنف، وذلك تبعاً لمبدأ السيادة المطلقة الذي تتمتع به.

¹¹ رانيا مكرم "إرساء القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية المعاصرة". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 19، أبو ظبي، تاريخ النشر: 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/12/22، من الموقع الالكتروني:

<https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100658>

ج- قلة المجتمع الدولي: إذ تم الاعتراف بعدد قليل من الدول القومية في المجتمع

الدولي الجديد، وتم تقسيمها في الأغلب على أسس دينية.¹²

بعد اجتماع الأطراف المتنازعة وتوقيعهم على الصلح وظهوره إلى حيز التطبيق، أصبحت بنوده سارية المفعول ومُلزِمة للأطراف الموقعة عليه وبطبيعة الحال فإن القيام بأي عمل ما يترتب عليه آثار ونتائج بغض النظر، إذا كانت تلك النتائج إيجابية أم سلبية. ويمكن تلخيص أهم نتائج المتمخضة عن معاهدة واستقاليا فيما يلي:

أ- اعتبر هذا الصلح أو اتفاق دبلوماسي في العصر الحديث والذي أرسى نظاماً جديداً في أوروبا مبنياً على أساس سيادة الدول، وأصبحت مقرراته جزءاً من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة فيما بعد.

ب- أنهى حرب الثلاثين عاماً، التي كبدت العديد من الدول الأوروبية الكثير من الخسائر في الأرواح والمعدات.

ت- تمت إزالة الحواجز الجمركية أمام النشاطات التجارية والاقتصادية التي وضعت أيام الحرب، بالإضافة على التفاهم على حرية الملاحة في نهر الراين.

ث- ظهور التمثيل الدبلوماسي، وتبادل السفراء، والذي أصبح عرفاً شائعاً بين الدول الأوروبية بعد إبرام المعاهدة، وأصبحت تلك الدول تُعامل بعضها البعض على أساس المساواة والسيادة، وأصبحت الدبلوماسية وظيفة في حد ذاتها.

¹² عصام عبد المنعم البديري، عبد الله أحمد السيد، المرجع السابق.

ج- أصبحت المعاهدات والأحلاف التجارية والتحالفات الدفاعية، الأساس الذي

تُبنى عليه العلاقات الدولية، بعدما كانت تبنى على أساس المصاهرة والزيجات

بين العوائل الملكية.

ح- ظهور القانون الدولي، فبعدها تعرضت المجتمعات والدول إلى خراب ودمار

وتقتيل وسلب ونهب، لذلك توجب إيجاد بعض القواعد والأسس لحماية الدول

المحايدة، وأول من نادى بذلك الفقيه والمشرع الدولي كروشيوس Crosheois

الذي كتب كتاباً حول الموضوع تحت عنوان: شرائع السلم والحرب، الذي أصبح

فيما بعد أساساً ومرجعاً للقانون الدولي الحديث.

خ- الدعوة إلى مبدأ التوازن الدولي، والذي بدأ بالظهور مباشرة بعد صلح

واستغاليا، والذي فيما معناه افساح المجال لدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة

بأن تتقوى إلى درجة تهدد مصالح الدول الأخرى، وذلك عن طريق تشكيل كتلة

ثانية مُضادة تستطيع إعادة التوازن الدولي.

لقد ساعدت معاهدة واستغاليا على ظهور القانون الدولي الذي استند على العديد من

المبادئ والقوانين الدولية التي تُنظم العلاقات الدولية بين الدول من أجل السيطرة على

الأوضاع السيئة والحيلولة دون استخدام مبدأ القوة والضعف في التفاهم في العلاقات

الدولية مستقبلاً.¹³

¹³ عدي محسن غافل، صلح واستغاليا westphalia وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا عام 1648. مجلة: أهل

البيت، العدد: 18، ص113.

- مؤتمر فيينا 1815:

تعد التطورات السياسية التي اجتاحت أوروبا للسنوات 1789_1815م واحده من اهم الفترات التاريخية في العالم عامة واوروبا خاصة لما كان لها من تغيرات قدر لها ان تكون بالنتيجة نهاية عهد في العلاقات الدولية واستهلال عهد اخر حيث اوجدت الثورة الفرنسية والامبراطورية النابليونية جملة من التطورات والتغيرات السياسية والاقليمية في اوروبا ، تركت اثرا كبيراً علي مجمل ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكر الاوروبي والعالمي ، لم يكن مؤتمر "فيينا" الا محاولة دولية منظمة للحد من هذه التغيرات وإعادة رسم الخارطة السياسية الاوروبية في ضوء مصالح الدول الكبرى وما تقتضيه الضرورة من ارساء اسس توازن عادل للقوي ووضع الكوابح امام اي توسع فرنسي جديد.

_انعقد مؤتمر "فيينا" وجمع الدول المنتصرة لإعادة ترتيب اوضاع القارة الاوروبية ، ودعم الانظمة المحافظة ما بين 1814_1815م حيث اجتمع ملوك اوروبا ومعهم عشرات الوزراء والدبلوماسيين بفيينا ، بهدف إحقاق السلم داخل اوروبا بعد الاضطرابات التي خلفتها الثورة الفرنسية والحروب النابليونية ، وبمقتضي هذه المؤتمر تم اقرار العديد من المبادئ والتي تتمثل في:

- إعادة الشرعية: إعادة الأنظمة التقليدية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية.

- التوازن الاوروبي: إعادة فرنسا الي حدودها الدولية قبل توسع الدول المنتصرة عليها.

- الغاء الرق والاتفاق على طريقة استغلال الانهار الدولية.
 - اقرار مبدأ توازن القوي من جديد واتخاذ اجراءات فعلية لتنفيذه.
 - اقرار مبدأ الحياد الدائم لبعض الدول.
 - تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ووضع قواعد لذلك التنظيم.
 - مبدأ التعويض: اي مطالبة رؤساء الدول الكبرى بالتعويض عن تضحيات دولهم خلال حروب نابليون.
- لذلك يعد مؤتمر "فيينا" مرحلة جديدة في تطور العلاقات السياسية الدولية ،حيث سجل تطوراً نوعياً في قراراته، والتي انعكست بمجملها علي التوازن الدولي، وتدعيماً لقرارات المؤتمر اتفقت الدول المتحالفة وهي روسيا، انجلترا ،بروسيا، النمسا ،علي اقامة نوع جديد لتنظيم العلاقات الدولية وهو إنشاء الحلف المقدس للحفاظ علي سلام اوروبا والعالم اجمع بالإضافة الي اقرار مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول لقمع اي ثورات يكون من شأنها تهديد توازن القوي القائم، وهكذا استمرت العلاقات بين دول القارة الاوربية تسير علي هذا النهج بما يضمن استقرار الاوضاع الأوربية ، وبناء علي ما سبق ذكره مثل مؤتمر "فيينا" نقطة فاصلة في تطور القانون الدولي لتنظيم العلاقات بين الدول جميعاً ،وان اتسم بالطابع الاوروبي في البداية ، ومع بداية استقلال معظم دول القارة الاوروبية وتطبيق هذه المبادئ عليها وظهور دول جديدة فيما بعد كان لها تأثير في تطور السياسة الدولية ،ولعبت دور كبير في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول اتسمت هذه المبادئ بالطابع الدولي ،ولكن مما يجدر الاشارة اليه ان مؤتمر "فيينا" اعقبه الكثير من المؤتمرات التي كان الغرض منها

تنظيم الاوضاع في اوروبا علي اساس مقررات مؤتمر فيينا لحفظ توازن القوي ،هكذا استمرت هذه القواعد في التطور عبر العصور حتي وصلت للقانون الدولي بشكلة الحالي.

- أوجه التشابه والاختلاف بين مؤتمر فيينا 1815 ومعاهدة وستفاليا 1648:

يعد مؤتمر "فيينا" أكبر المؤتمرات أهمية بعد مؤتمر "وستفاليا" ، فكما ان الاخير نظم شؤون اوروبا بعد حرب دولية طاحنة هي حرب الثلاثين حيث لم يكن يوجد اساس قانوني يحكم العلاقات بين الدول قبل ذلك الصلح ،حيث وضع صلح "وستفاليا" قواعد تحكم العلاقات بين الدول لمنع اندلاع اية حروب اخري في المستقبل مثل مبدأ توازن القوي والسيادة وغيرها من المبادئ التي حكمت اوروبا لقرون ،وكان لها الفضل في الاستقرار النسبي الذي عاشته اوروبا ،كذلك سوي مؤتمر "فيينا" حساب اوروبا بعد الحروب التي خلفتها الثورة الفرنسية والتوسع النابليوني ووضع مؤتمر "فيينا" ايضاً مجموعة من المبادئ لتنظيم العلاقات بين الدول ولإعادة الاوضاع كما كانت قبل اندلاع الثورة الفرنسية.

وتتمثل اوجه التشابه بين مؤتمر "فيينا" و صلح "وستفاليا" في ان كليهما تم عقدهما نتيجة ظروف دولية طاحنة، ولوضع تسوية بين دول القارة بعد سلسلة من الحروب الدموية، وأن كلاً من المؤتمرين كانا بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية إذ كانا بمثابة حجر الاساس لتطور القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية، والتي تطورت علي مدار

العصور حتي وصلت للشكل الحالي وهو القانون الدولي العام.¹⁴

¹⁴ عصام عبد المنعم البدرى، عبد الله أحمد السيد، المرجع السابق.

شكل التوسع الاستعماري أو نصف الاستعماري الذي اتعبته عدة دول أوروبية والولايات المتحدة واليابان، مظهراً هاماً لتاريخ العلاقات الدولية خلال القرنين الأخيرين. فكان ساحة لصدمات بين المصالح السياسية للدول الكبرى، دون أن تصل تلك التصادمات إلى حرب عندما كانت تصل إلى ذروة الخطر، حيث يتبادل الخصوم "كلماتهم الأخيرة". ولقد أقام هذا التوسع الاستعماري بتدمير البنى الاجتماعية الوطنية، وأدخل إلى "البلدان الجديدة" أفكار الغرب وتقنياته، كما أوجد أخيراً مراكز إنتاج جديدة. ومن بين دوافع هذا التوسع، تأتي المصالح الاقتصادية والمالية لتتصدر المشهد، فالصناعات الكبرى الحديثة لا تستطيع الإبقاء على نسق إنتاجها إذا لم تجد منافذ جديدة وأسواق لمنتجاتها. كما ساهمت العوامل الديمغرافية بدورها في سياسات الاستعمار، إذ وجهت تلك الدول مهاجريها إلى نحو الأراضي المُستعمَرة، وذلك تمهيداً إلى تشكيل توسع اقتصادي سياسي.¹⁵

¹⁵ بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية. تر: فايز كمتش، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1989، ص 597.

المبحث الثالث: القانون الدولي في العصر الحديث.

فتحت معاهدة واستغاليا ومؤتمر فيينا الباب واسعاً أمام عهد جديد من العلاقات الدولية، فبعدما كانت تلك العلاقات ولقرون عديدة محدودة من حيث أطرافها وأجندتها، وكانت تتم في الغالب على شكل علاقات ثنائية، اتسعت الدائرة لتُصبح تلك العلاقات متعددة الأطراف وتتوسع قضاياها لتشمل قضايا أمنية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وغيرها من القضايا. وتصبح المؤتمرات والتحالفات الجماعية أكثر انتشاراً بين الدول. ومن بين أهم المؤتمرات التي عُقدت خلال هذه الفترة نذكر: مؤتمر اكس لاشابيل 1818، مؤتمر كارلسباد 1819، مؤتمر تروباو 1820، مؤتمر ليباخ 1821. وخلال هذه الفترة الممتدة من 1815 إلى اندلاع الحرب العالمية سنة 1914، شهد العالم مرحلة سلام غير مسبوقه بفعل انتشار المؤتمرات والمعاهدات الدولية، واعتماد سياسة توازن القوى بين الدول الكبرى آنذاك، وهو ما دفع بالعض إلى التفاوض بـ "موت الحرب"، وهو الأمر الذي دفع ببعض الدول إلى تخفيض ميزانيات دفاعها وتقليص حجم قواتها. إلا أن نهاية هذه المرحلة كانت صادمة، إذ انتهت بحرب عالمية كانت تداعياتها كارثية على العالم.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عكفت الدول المنتصرة على تكبير وتقيد الدول المهزّمة عبر مجموعة من المؤتمرات والمعاهدات كان أبرزها: مؤتمر فرساي المنعقد

بتاريخ: 1918/12/18، ووقعت معاهدة فرساي بتاريخ: 1919/06/28. اتفاقية سان جرمان 1919، معاهدة سيفر 1920، وأخيراً تم إنشاء عصبة الأمم 1919، التي جاءت لتلبية حاجات الشعوب لتحقيق السلام العالمي على أسس جديدة وثابتة. وقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من المؤسسات الإقليمية والشخصيات السياسية، إلا أن أبرزها كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الذي بدأ دعوته برفض إدارة القوى الكبرى للعالم لوحدها، وكذلك انطلاقاً من قناعته بأن نظام توازن القوى كان سبب في اندلاع الحروب. وتمت في مؤتمر فرساي إنشاء عصبة الأمم، واقترح المندوب الفرنسي بأن تمتلك عصبة الأمم جيشاً عالمياً أو على الأقل هيئة أركان عالمية، إلا أن الأنجلوساكسونيين اعترضوا على هذه الفكرة، ولعلمهم كانوا يخشون وقوع هذه الأركان تحت سيطرة المارشال فوش الذين كانوا ينتقدون موقفه من ألمانيا.¹⁶

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 لم تتوقف حركية عقد المؤتمرات والمعاهدات والتحالفات الدولية، إذ إلى جانب التحالفات العلنية والسرية قامت دول الحلفاء بعقد جملة من المؤتمرات والمعاهدات أبرزها: **ميثاق الأطلسي** سنة 1941، فبعد هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفييتي تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الاتحاد السوفييتي، فتم عقد اجتماع بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل بتاريخ: 1941/08/14، على ظهر المدرعة الإنجليزية أمير

¹⁶ سعد توفيق حقي، تاريخ العلاقات الدولية. جامعة بغداد، 2009، ص 168.

ويلز، وتمخض عن هذا اللقاء التوقيع على ميثاق الأطلسي الذي تضمن ثمانية نقاط أهمها:

- تعهد الدولتين بأن لا تسعيا إلى التوسع الإقليمي، وأنهما لا ترغبان في حدوث تغييرات إقليمية لا تتفق مع الرغبات الحرة للشعوب في اختيار حكوماتها.
- الرغبة في إنشاء نظام عالمي للتعاون الاقتصادي.
- الرغبة في إنشاء نظام عالمي للسلام يحقق الأمن لجميع الأمم داخل حدودها.
- تقديم الدعم للاتحاد السوفييتي لمواجهة الغزو الألماني.

مؤتمر واشنطن 1941، بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربر الأمريكية، نشطت الدبلوماسية الأمريكية بهدف توحيد دول الحلفاء، فكان اللقاء في واشنطن بين تشرشل وروزفلت في 1941/12/22 لمدة حوال شهر وشارك فيه السفير السوفييتي في واشنطن، وتركزت المشاورات حول:

- أسس التعاون بين الحلفاء.
- تشكيل سلطة عليا (قيادة أركان مشتركة) يكون مركزها واشنطن، وتقسيم العالم إلى منطقتي عمليات تخضع كل منها لقيادة.
- توقيع تصريح الأمم المتحدة في 1942/01/01 من طرف 26 دولة، وتحديد المبادئ العامة للهيئة الدولية الجديدة.

مؤتمر طهران 1943/11/28، حضر المؤتمر روزفلت، تشرشل، ستالين. ومن بين

المؤتمرات المهمة التي عُقدت في هذه الفترة نذكر مؤتمر يالطا 1945/02/04، بمشاركة

قادة الولايات المتحدة، بريطانيا، ستالين وكانت الحرب تتجه نحو انتصار الحلفاء، ونوقِشت

فيه القضايا الآتية:

- قضية الأمم المتحدة، وكيفية التصويت في مجلس الأمن.
- قضية تقسيم ألمانيا بين الحلفاء.
- قضية إعلان الاتحاد السوفييتي الحرب على اليابان.
- التمهيد لتقسيم العالم بين مصالح القوى الكبرى.
- تم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر لهيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع ميثاق المنظمة على الأسس التي اعتمدت في مؤتمر ديمبارتن افس.¹⁷

¹⁷ سعد توفيق حقي، المرجع السابق، ص 208، 210.

الفصل الثاني: القانون الدولي في أثناء الحرب الباردة.

المبحث الأول: تطور التنظيم الدولي أثناء الحرب الباردة.

المبحث الثاني: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي أثناء الحرب

الباردة.

الفصل الثاني: القانون الدولي في أثناء الحرب الباردة.

المبحث الأول: تطور التنظيم الدولي أثناء الحرب الباردة.

جاءت فكرة إنشاء الأمم المتحدة من رحم الحرب العالمية الثانية، إذ بدأ التفكير في إنشاءها والحرب قائمة خلال اللقاءات والمؤتمرات المنعقدة بُغية إقامة تنظيم دولي يعمل على حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية، وقررت الدول المؤسسة بنفسها حقوقاً وامتيازات أكبر بحجة تحملها وزرّ الحرب أكثر من بقية الدول. تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في أكتوبر 1945، وحاول واضعو الميثاق تجنب الأسباب التي أدت إلى فشل عصبة الأمم، وكذلك فإنها عن العصبة من النواحي الآتية:

1- تقوم أساساً على مفهوم العالمية، والذي تحقق خاصة باشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومشاركة أغلب دول العالم في أنشطة وعضوية هيئات الأمم المتحدة.

2- يُعتبر ميثاق الأمم المتحدة -عكس عهد العصبة- منفصلاً عن معاهدات الصلح التي أبرمت بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي لا يجعل مصير المنظمة مرتبطاً بتلك المعاهدات كما هو الحال بعد الحرب العالمية الأولى.

3- حدد ميثاق الأمم المتحدة بطريقة شبه واضحة اختصاصات أجهزة المنظمة

وفروعها على عكس ما حدث بعصبة الأمم.

4- بالنسبة لمسألة التصويت على القرارات أخذت الأمم المتحدة بطريقة التصويت

وفق قاعدة الأغلبية، سواء كانت الأغلبية هي الثلثين أو الأغلبية المطلقة

(النصف+1)، ولم تأخذ بقاعدة الإجماع كما هو الحال سابقاً في عصبة الأمم،

أو في جامعة الدول العربية، وإن اشترطت في المسائل الموضوعية المعروضة

على مجلس الأمن ضرورة موافقة تسع دول، من بينها الخمس الدول الكبرى

صاحبة حق الفيتو.

5- لا يسمح ميثاق الأمم المتحدة الحرب أو التهديد بها إلا في أحوال استثنائية، كما

في حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي أو في حالة اتخاذ قرار من مجلس

الأمن باستخدام القوة ضد المعتدي بتطبيق مضمون الفصل السابع من الميثاق.

6- نظام الأمم المتحدة ليس نظاماً جامداً، وإنما هو نظام مرن يُمكن تطويعه بما

يتفق والظروف التي يمرُّ بها المجتمع الدولي.

صاحب نشأة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها نشأة العديد من المنظمات

الإقليمية والمتخصصة الحكومية، ومن جهة أخرى نشأة عدد كبير من المنظمات الدولية

غير الحكومية، وأصبح عدد هذه المنظمات غير الحكومية يتجاوز بأضعاف عدد

المنظمات الحكومية، وعلى الرغم من أن مصطلح "المنظمة الدولية" ارتبط للتعبير عن

"المنظمات الدولية الحكومية"، وهو الاتجاه الذي استقرت عليه اتفاقية فيينا للمعاهدات سنة

1969،¹⁸ فإن الواقع يُثبت بأن التنظيم الدولي قد تطور بشكل كبير خلال هذه الفترة، إذ برزت فواعل دولية جديدة من غير الدول أصبحت لها أدوار هامة في العلاقات الدولية.

رغم خسائر الحرب العالمية الأولى التي فاقت 37 مليون ما بين قتل وجريح ومفقود، إلا أن المجتمع الدولي لم يستشعر خطر الحرب الداهم على المدنيين إلا في الحرب العالمية الثانية التي خلفت 60 مليون شخص، 37 مليون منهم على الأقل مدنيين، وهو ما يمثل أكثر من 5,2% من سكان العالم يومها. الأمر الذي خلف مأساة كانت العامل الأساس في اتخاذ قرار صياغة اتفاقيات جنيف لعام 1949 حيث سعت الاتفاقيات إلى سد ثغرات في القانون الدولي الإنساني كشفها النزاع. فأبرقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ شباط 1945 كلاً من الحكومات، وجمعيات الصليب الأحمر الوطنية، بأنها تنوي مراجعة اتفاقيات جنيف القائمة آنذاك، واعتماد اتفاقيات جديدة، وهي في غمرة تساؤلات عدة بشأن موقع القواعد الإنسانية في حقبة اتسمت باندلاع الحرب الشاملة.

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤتمراً تحضيرياً لجمعيات الصليب الأحمر الوطنية في جنيف بقصد دراسة الاتفاقيات التي تحمي المدنيين في وقت الحرب، كان ذلك في جويلية 1945، ومؤتمراً للخبراء الحكوميين في عام 1947. وانصب مؤتمر الخبراء هذا على مراجعة اتفاقيتي جنيف، بغية الخروج بمنظور بشأن "الجرحي والمرضى" و

¹⁸ محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة، الأمم المتحدة، الوكالات المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات الدولية الإقليمية. دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص16.

“أسرى الحرب”، والعمل قبل أي شيء آخر، على تحضير اتفاقية جديدة بشأن ظروف المدنيين وحمائهم في أوقات الحرب.

وبتاريخ 12 أوت 1949، أعلن المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بيانه الختامي ملحقاً به اتفاقيات جنيف الأربع المنقحة والمعتمدة من التاريخ نفسه إضافة إلى الإتفاقية الرابعة على الشكل التالي:

- اتفاقية جنيف الأولى: لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
- اتفاقية جنيف الثانية: لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
- اتفاقية جنيف الثالثة: بشأن معاملة أسرى الحرب.
- اتفاقية جنيف الرابعة: بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

نجم النظام العالمي في إبعاد شبح الحرب الشاملة رغم أنّ أزمة الصواريخ الكوبية عام 1963 كادت تتحول إلى مواجهة مخيفة، إلا أنّ التحدي الأبرز الذي ميز تلك المرحلة هو تعدد ساحات المواجهة المسلحة بين المعسكرين، ومنها الحرب الكورية وحرب كاتانغا بالكونغو، وحرب اليمن. وبالرغم من الاصطلاح على كثير من مبادئ الإنسانية مثل: حماية الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار وأسرى الحرب والمدنيين وتوفير الحماية لأفراد و وحدات ووسائل نقل الخدمات الطبية، ظهر في القانون الدولي الإنساني ثغرات خطيرة مثل آليات سير العمليات القتالية، وحماية السكان المدنيين من آثار هذه

العمليات. ما استلزم إعلان البروتوكولين الإضافيين لعام 1977، مكملين لاتفاقيات جنيف (1949) ولا يحلان محلها.¹⁹

في هذا العصر أصبح الشغل الشاغل لجميع الأمم حسب هانس مورغانو Hans J. Morgenthau . هو الحفاظ على السلام، وهو العصر الذي شهد حربين عالميتين، وأصبحت الدول فيه تعرف كيفية شن الحرب الجماعية الشاملة. ولا ريب في أن هذه المهمة لا تقوتها في الأهمية إلا الاعتبارات الأولية والحيوية للوجود والأمن القوميين. ويقول هانس مورجانو بأن هذا هو السبب الذي دفعه لتأليف كتابه الشهير "السياسة بين الأمم.. الصراع من أجل السلطان والسلام"، وذلك من أجل البحث في مفهومي القوة والسلام، اللذين باتا يُشكلان محور النقاش في السياسات الدولية في أواسط القرن العشرين، لاسيما وأن وجود قوة ضخمة لم يشهد التاريخ مثيلاً لها سابقاً من حيث الضخامة والنفوذ، قد أكسب مشكلة السلام أهمية بالغة تتطلب السرعة في تسليط الاهتمام حولها. فلا يُمكن الحفاظ على السلام في عالم أصبحت فيه تطلعات الأمم ذات السيادة تصبو نحو السلطان والقوة. والحافز المحرك لها، إلا بوسيلتين لا ثالث لهما، أولاهما الجهاز المنضبط ذاتياً للقوى الاجتماعية الذي يعرض وجوده في الصراع على السلطان في المسرح الدولي، أي توازن القوى. أما الوسيلة الثانية فتتمثل في القيود المعيارية التي تفرض على الصراع في شكل قوانين دولية، وأخلاق دولية ورأي عام عالمي. ولما كانت هاتين الوسيلتين كما

¹⁹ فيصل براء متين المرعشي، "نشأة القانون الدولي الإنساني - The Development of International Humanitarian Law"، الموسوعة السياسية، 25-03-2018، تاريخ آخر دخول: 09-03-2022، 17:25، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

تعملان اليوم، عاجزتين عن الإبقاء على الصراع من أجل السلطان "النفوذ" ضمن إطارات سليمة، فإن ثلاثة أسئلة حسب مورغانو يجب طرحها والإجابة عليها وهي: أهمية الاقتراحات الشائعة الرئيسية في الحفاظ على السلام العالمي؟ وما قيمة الاقتراح الرامي بوجه الخصوص للخلاص من بُنيانٍ للمجتمع العالمي يضم الأمم ذات السيادة واستبداله بدولة عالمية واحدة؟ وأخيراً ما برنامج العمل الذي يُعنى بِعِبَرِ الماضي ودروسه ويُحاول تطبيقها على مشاكل الحاضر؟²⁰

المبحث الثاني: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي أثناء الحرب الباردة.

تؤثر الأزمات في العلاقات بين القوى الكبرى، فهي قد تُجمد الصراع بينها، أو تعمل على حل بعض الملفات العالقة التي لم يتم التفاهم حولها، ومن ثم فهي تُمهّد الطريق لتأسيس علاقات أكثر استقراراً وتناسقاً على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال كانت أزمة برلين عام 1948 أول أزمة من نوعها تُساعد في تحقيق ذلك، فمانت علامة على تصاعد حدة الحرب الباردة واتساع الهوة بين الشرق والغرب. كما ساهمت في تسريع التوقيع على الاتفاقية المُنشأة لحلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty، وكانت أزمة الصواريخ الكوبية* عام 1962 هي التجربة الثانية، فقد ساهمت في تحقيق الانفراج الدولي في الصراع بين الشرق والغرب. ترتبط الأزمات الدولية بالنظام الدولي في علاقة تأثير متبادل، فالأزمة قد تكون اختباراً لقواعد اللعبة القائمة بين القوى الأساسية في النظام، أو قد

²⁰ هانز جي مورغانو، السياسة بين الأمم.. الصراع من أجل السلطان والسلام. ج1، تر: خيرى حماد، الدار القومية، القاهرة، 1964، ص48.

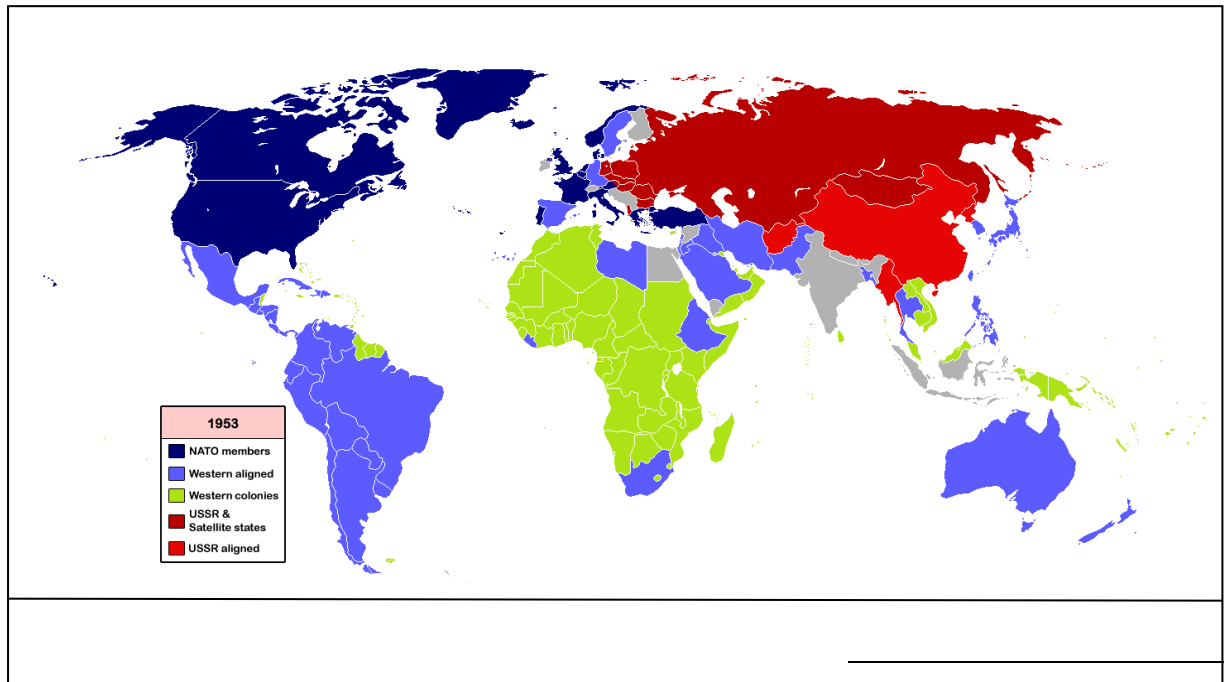
* ساهمت أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 في تسليط الضوء على حقل إدارة الأزمات الدولية باعتبارها أداة مهمة في يد الدول تساعد على تجنب الأزمات مستقبلاً، والتعامل الجيد معها حال وقوعها، أو حتى استخدامها لأهداف الدولة ومصالحها فيما عُرف بالإدارة بالأزمة.

تساهم في تغييره من خلال ما تُمارسه من تأثير في طبيعة النُظم الفرعية الأخرى، ويمكن أن يُساهم ذلك في تحوُّل النظام وليس تغييره فقط. كما تُؤثر الأزمة في حالة النظام ووظائفه من حيث الاستقرار والتوازن والسلام، فهي قد تتحداه لدرجة تقود إلى اندلاع حربٍ كُبرى، أو قد تصل إلى إصابة أركانه بالاهتزاز على نحوٍ قد يُنتج قيماً وقواعد وأُسُس جديدة لإدارته، أو قد ينتهي الأمر بتكريس الأمر القائم أو تدعيمه لصالح الأهداف السائدة بالفعل. كما تعمل الأزمة على ترك شعور بالاستياء لدى أحد أطرافها. وقد تتفتح الأزمة عملية مراجعة مثلما حدث في أعقاب أزمة كوبا 1963 عندما اعترفت كل من واشنطن وموسكو إلى رغبتهما في عدم تكرار المواجهات بينهما.²¹

ساهمت المرحلة التي أعقبت على الحرب العالمية الأولى في بروز الولايات المتحدة كقوة عسكرية كان لها دور حاسم في توجيه مسار الحرب، وكذلك قوة اقتصادية واعدة. وفي شرقي أوروبا حولت الثورة البلشفية روسيا من إمبراطورية متداعية إلى اتحاد كونفدرالي لم يسبق له مثيل في العصر الحديث مساحةً وبشرياً ومؤهلاتٍ اقتصادية وطبيعية. كما برزت اليابان في شرقي آسيا قوة عظمى معتمدةً على قاعدة اقتصادية صناعية قوية وقوة عسكرية ضاربة وتقاليد حربية عريقة ومجد سياسي عتيق، فقبل الهزيمة والاستسلام عام 1945 كان آخر عهد لأرض اليابان بالمحتل في القرن الثامن الميلادي.

²¹ خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي. سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2011، ص12،13.

تسبب تعدد الأقطاب هذا -مع ما رافقه من منافسة وعداء شديدين- إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد نهاية الحرب الأولى بعقدين من الزمان فقط، وعندما وضعت الحرب أوزارها عرف النظام الدولي مفهوم "الثنائية القطبية". فقد ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قوتين مهيمنتين على النظام العالمي الجديد، مع اختفاء لدور القوى المهيمنة سابقا (ألمانيا واليابان)، وتراجع مشهود للإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا. وأدت هذه الثنائية إلى دخول العالم مرحلة "الثنائية القطبية"، وهي انقسام دول العالم إلى معسكرين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة واشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفياتي. كما عرفت هذه المرحلة ميزة أخرى هي تصدر العامل الأيديولوجي محددات النظام العالمي، وتحول الصراع على سيادة العالم إلى صراع أيديولوجي يبني على القيم، مع أنه لا يغفل المصالح التي تبقى العامل الأهم في رسم العلاقات الدولية.²²



²² النظام الدولي، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: 2015/12/23، تاريخ الاطلاع: 2022/01/22، الرابط الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/23/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A>

خريطة تُبين انتشار القطبين العالميين خلال الحرب الباردة. المصدر: Google

نزاعات تلك الفترة قد تأثرت إلى حد ما بالحرب الباردة، إلا أنها لم تتأثر كلها بنفس الدرجة. فقد نجمت بعض النزاعات عن الحرب الباردة مباشرة، وينطبق ذلك خاصة على حرب كوريا التي ترتبت على تقسيم شبه الجزيرة إثر هزيمة اليابان إلى منطقتي احتلال، كما انطبق ذلك إلى حد كبير على حرب الهند الصينية وعلى حرب فيتنام. ونجمت بعض النزاعات الأخرى أساساً عن أسباب داخلية، غير أنها عكست انقسامات الحرب الباردة، إذ سعى معسكر للتحالف مع الغرب في حين استند الطرف المعادي إلى الاتحاد السوفياتي وحلفائه. وقد كان ذلك الحال على الأخص بالنسبة إلى النزاعات العربية الإسرائيلية خلال السنوات 1956 و 1967 و 1973، وتشهد أغلبية نزاعات تلك الفترة على هذه الانقسامات بدرجات مختلفة. وفي بعض الحالات أخيراً، استطاع المتحاربون الوقوف في معزل عن الحرب الباردة، مثلما حدث في النزاعات بين الهند وباكستان في 1965 و 1971، أو أثناء الحرب في جزر فوكلاند سنة 1982. وخلال تلك الفترة بالذات، لم تتأثر بعض النزاعات الأخرى بنفس الدرجة من عواقب الحرب الباردة. وكان ذلك الحال خاصة بالنسبة إلى مختلف النزاعات العربية الإسرائيلية (1948-1949)، 1956 و 1967 و 1973) أو بالنسبة إلى النزاعات بين الهند وباكستان (1947 و 1965 و 1971). فخلال تلك النزاعات، اعترفت الأطراف عموماً بوضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبدورها كوسيط محايد، وكان ذلك هو الحال خاصة عندما قامت الثورة الهنغارية (1956) وأثناء أزمة السويس (1956-1957)، والحرب الأهلية التي اندلعت

في الكونغو البلجيكية سابقاً (وزائير حالياً) غداة الاستقلال (1960)، والحرب الأهلية اليمنية (1962-1970)، والحرب النيجيرية (1967-1970)، والعدوان الثلاثي على مصر (1956)، والحرب الأهلية في الأردن (سبتمبر/أيلول 1970)، والنزاع الثالث بين الهند وباكستان (ديسمبر/كانون الأول 1971)، والنزاع العربي الإسرائيلي في أكتوبر/تشرين الأول 1973، والحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1990)، والنزاعات التي نشبت في نيكاراغوا (1978-1989) وفي السلفادور (1979-1990) وحالات عديدة أخرى.²³

أهم ميزة طبعت العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة هو تصاعد التنافس المحموم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأحد أهم وسائل المواجهة غير المباشرة بين الطرفين هو استخدام حق "الفيتو"، مما عطل مجلس الأمن في التعامل مع الأزمات الدولية آنذاك. ومن أبرز استخدامات حق الفيتو من طرف الاتحاد السوفييتي خاصة فيما يتعلق بعضوية دول جديدة نذكر اعتراضه على قبول: البرتغال، إيرلندا وشرق الأردن سنة 1947، النمسا وإيطاليا، إيرلندا، فنلندا، شرق الأردن، البرتغال، النيبال وكوريا 1949. وفي المقابل اعترضت الولايات المتحدة على قبول أعضاء جدد مثل: جنوب الفيتنام وجمهورية الفيتنام الديمقراطية سنة 1975، أنغولا 1976، ناميبيا 1976، وغيرها ناهيك عن القضية الفلسطينية التي حازت على أكبر قدر من التداول في مجلس الأمن، ولاقى اعتراضات "فيتو" أمريكي في العديد من المرات. وفي حين تم تسجيل تناقص "الفيتو"

²³ فرونسوا بونيون، من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى فجر القرن الحادي والعشرون: عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحت تأثير الحرب الباردة وعواقبها (1945-1995). المجلة الدولية للصليب الأحمر، 1995/04/29، العدد: 305، اطلع عليه بتاريخ: 2022/01/14، الرابط: <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5zxxhkg.htm>

السوفييتي، شهد "الفيديو" الأمريكي تزايداً إذ بلغ 34 اعتراض في الفترة الممتدة من سنة 1976 إلى 1985. وبذلك يمكن القول بأن فعالية الأمم المتحدة تراجعت مع نهاية الحرب الباردة، وذلك بفعل تصاعد قوة أمريكا وتراجعها عن التزاماتها القانونية والمالية تجاه الأمم المتحدة مع عدة دول أخرى، إذ لم تدفع سوى 24 دولة التزاماتها المالية من أصل 185 دولة عضو.

وبالنسبة لفاعلية الأمم المتحدة ودورها في إدارة الأزمات الدولية خلال الحرب الباردة، فتتعدد نجاتها حسب طبيعة الأزمة، ويمكن استخلاص ما يلي:

1- الأزمات داخل مناطق النفوذ المباشر لإحدى القوتين الكبيرتين؛ لم تستطع

الأمم المتحدة سواء عبر مجلس الأمن أو الجمعية العامة أن تُمارس دوراً ناجحاً في تلك المناطق، فهي تحت هيمنة القطبين.

2- الأزمات التي انخرطت فيها القوتين؛ ونذكر التدخل الأمريكي المباشر في

فيتنام والتدخل السوفييتي في أفغانستان، فلم تتمكن الأمم المتحدة من التدخل.

3- الأزمات خارج مناطق النفوذ ولم تكن القوتان طرفاً فيها؛ هذا النمط من

الأزمات لعبت الأمم المتحدة فيه دوراً رغم اختلاف طبيعة إدارته، إذ تراوحت بين

جهود الوساطة ولجان التوفيق والمساعي الحميدة ولجان بحث وتقصي الحقائق

وقوات الطوارئ وغيرها.

لقد اتضح القصور في نشاط الأمم المتحدة في الكثر من الحروب والأزمات، ومن

أمثلة ذلك: العدوان الثلاثي على مصر 1956، غزو الدومينيكان 1956، عملية خليج

الخنزير 1961، التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا 1968، الغزو السوفييتي لأفغانستان 1979، الغزو الإسرائيلي للبنان 1982. وتعتبر أزمة الصواريخ الكوبية أخطر أزمة شهدها العالم أثناء الحرب الباردة، إذ كادت أن تؤدي بالعالم إلى حرب نووية عالمية.²⁴

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نشهد على ما يبدو وكأنه مرحلة ثورية في التاريخ الدولي، عندما تتعرض الدولة ذات السيادة (المُنشئة للمجتمع الدولي) لتغيير كبير. ولعله يتجلى بشكل أوضح في الدور الملحوظ للأمم المتحدة في تعزيز سيادات جديدة حول العالم. ويُجادل بأن الدول الأفريقية المستقلة في تلك الفترة هي نتاج قانوني لنظام ملائم للغاية للقانون الدولي والسياسة وهو تعبير عن أيديولوجية القرن العشرين المناهضة للاستعمار لتقرير المصير. هذا النظام المدني له انعكاسات مهمة على النظرية الدولية ولا سيما الاهتمام المتجدد بالسيادة.²⁵

نتيجة للتطورات الجديدة التي طرأت على منظومة العلاقات الدولية خلال العقود القليلة الماضية والتي نالت كثيرًا من مبدأ السيادة الوطنية فإن مسألة العلاقة بين القانون

²⁴ حسان أولاد ضياف، غزلاني ووداد، إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: ما بين مسألة عدم التدخل وإشكالية التدخل الإنساني. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد: 06، العدد: 02، جويلية 2021، ص 559، 560.

²⁵ Beth Simmons, Richard Steinberg, International Law and International Relations. Cambridge University Press, Cambridge, 2007, p205.

الدولي والقانون الداخلي قد طرأ عليها بدورها الكثير من التغيرات التي انطوت، على بعض مظاهر التجديد، وقد تمثلت أبرز هذه المظاهر، فيما يلي:

1- هناك توجه لمراجعة بعض المقولات التي ظلت شائعة حتى عهد قريب؛ كالقول مثلاً

بأن القانون الدولي هو فقط قانون تنسيق أو تعايش وأن القانون الداخلي هو وحده الذي يستحق أن يوصف بأنه قانون إخضاع، إذ لم تعد مثل هذه المقولات تصادف قبولاً واسعاً اليوم من جانب بعض فقهاء القانون الدولي.

2- يبدو أن الجدل الذي ثار في نطاق الفقه القانوني التقليدي، بشأن أي هذين القانونين

الدولي أو الداخلي تكون له الأولوية في التطبيق أو عند التعارض على الآخر، قد حسم الآن في رأى غالبية الفقه لصالح الاعتراف بأولوية القانون الدولي، وهو ما أيدته القضاء أيضاً على المستويين الوطني والدولي. ونتيجة لذلك، فإنه لم يعد في وسع الدولة كمبدأ عام الاحتجاج بقانونها الداخلي، أو حتى بدستورها الوطني، لمخالفة التزام دولي ترتب سلفاً في مواجهتها أو لمخالفة قاعدة قانونية دولية ذات طبيعة خاصة كالقواعد الأمرة.

3- الزيادة المطردة في المساحة المشتركة بين دائرتي اهتمام كل من القانون الدولي والقانون

الداخلي مثل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تشريعات البيئة، قضايا التنمية، مكافحة الإرهاب وأعمال العنف غير المشروعة. فقد أضحت القانون الدولي يعنى الآن بالعديد من الأمور التي ظلت طويلاً توصف بأنها مشمولة بقواعد القانون الداخلي. كما أضحت القانون الدولي معنياً أيضاً بتنظيم موضوعات تمس الحياة اليومية للأفراد أينما وجدوا كحماية الأجانب، وتنظيم التجارة، ومسائل الصحة العامة، وتنظيم مرفق النقل الجوي... وإلخ. وفي المقابل، فإن العديد من قواعد القانون الداخلي صار يلجأ إليها وعلى نطاق غير محدود من

جانب المشتغلين بالبحث في نطاق القانون الدولي، باعتبار أنها تتدرج ضمن المبادئ القانونية العامة، حتى أن البعض لم يجد حرجًا في التعبير عن هذه الحالة مستخدمًا وصف "تدويل القانون الداخلي Internationalization of Domestic Law".²⁶

الفصل الثالث: القانون الدولي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: الأحادية القطبية وأثرها على القانون الدولي.

²⁶ مروة نظير، أثر انتهاء الحرب الباردة على منظومة القانون الدولي. الحوار المتمن، العدد: 3174، تاريخ النشر: 2010/11/03، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12، الرابط الالكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234032>

المبحث الثاني: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي بعد الحرب

الباردة.

الفصل الثالث: القانون الدولي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: الأزمات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على القانون الدولي.

يُشكل التحول في النظام الدولي نهاية نظام دولي وتبلور نظام جديد، حيث تحدثت تحولات جذرية في مختلف عناصر النظام. ويُمكن اعتبار النظام الدولي* الذي تشكل منذ نهاية الحرب الباردة بأنه ممثّل قطيعة كيفية عن النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. وقد حدثت هذه التحولات بشكل سلمي عكس مُعظم التغيرات الجذرية التي حدثت في أعقاب حروب وصراعات مسلحة أخرى. وهناك عدد من المؤشرات على تلك التحولات التي حدثت في النظام الدولي، وهي انهيار الكتلة السوفييتية وحلف وارسو وانتهاء الشيوعية

* حاولت الولايات المتحدة الأمريكية المُنتشية بالانتصار على الاتحاد السوفييتي عن طريق رئيسها آنذاك جورج بوش الأب تسويق مفهوم النظام الدولي الجديد على الحالة التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ولكن الواقع يُثبت بأن النظام الدولي السابق والذي تُمثّله الأمم المتحدة والهياكل التابعة لها، والمنظمات الإقليمية المشكلة للنظام الدولي بقيت على حالها، والأصحح بأن العلاقات الدولية شهدت نسق دولي جديد أحادي القطبية بعدما كان ثنائي القطبية، بينما بقيت مؤسسات النظام الدولي القديم وأركانه قائمة، حتى وإن تراجعت أدواره.

كإيديولوجية سياسية نتيجة لتهايوي أنظمة الحكم في الشرق، بالإضافة إلى انتهاء سباق التسلح بين القطبيين. وأدت هذه التحولات إلى بروز الأحادية القطبية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، لعدم وجود قوة أخرة مُنافسة، وعدم قدرة أوروبا، الصين واليابان وروسيا على امتلاك الإمكانيات اللازمة لمزاحمة الولايات المتحدة.²⁷

من جهة أخرى، تُؤثر طبيعة هيكل ونسق النظام الدولي في الأزمة الدولية، إذ يتأثر سلوك الدول في الأزمات الدولية بطبيعة النظام الدولي السائد وقت حدوث هذه الأزمات، وهو ما يُمكن تصنيفه في خانة "تأثير العامل الخارجي" في عملية التفاعل بين أطراف أزمة ما. كما تُؤثر طبيعة هيكل النظام في نتائج تسوية الأزمة، وفي خصائصها العامة. وتُفسّر التطورات في النظام الدولي تحول صراعات محددة إلى صراعات حادة، ومن ثم التعجيل بظهور العديد من الأزمات. كما تساعد دراسة النظام الدولي في فهم لماذا تظل الحرب مُمكنة نسبياً. ولماذا يكون حل الأزمات سلمياً أكثر صعوبة في ظل هيكل نظام دولي معين مقارنة بآخر. كما أن تكرار حدوث الأزمات الدولية في ظل نظام دولي معين يدل على الطبيعة الفوضوية **Anarchic Nature** للسياسات الدولية في هذا النظام. إذ لا توجد سلطة مركزية لضبط السلوك لعدد كبير من الوحدات السياسية المُستقلة، يستمر صراع المصالح بين هذه الوحدات. وعلى الرغم من أن المواجهات العسكرية المباشرة يُمكن تجنبها عبر التهذئة المتبادلة والأخذ بعين الاعتبار المصالح الضيقة. إلا أن بعض

²⁷ خليل عرنوس سليمان، مرجع سابق، ص04.

صراعات المصالح تكون شديدة وتتحوّل إلى أزمات تهدد باستخدام القوة العسكرية التي في الغالب لا يُمكن تجاوزها، ويزيد العداء بين الدول إلى درجة تصبح فيها الحرب وشيكة.²⁸

الأزمة الصومالية:

واحدة من أهم الأزمات التي وجهت القانون الدولي بعد الحرب الباردة هي الأزمة الصومالية، فبعد فرار الرئيس الصومالي زياد بري نهاية سنة 1991 أصبح هناك فراغ في السلطة، وانقسمت الدولة إلى 12 منطقة نفوذ، وبدأ صراع عنيف بين هذه القوى. وبموجب القرار رقم: 751، الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ: 24 أبريل 1992، أنشأت الأمم المتحدة عملية الأمم المتحدة في الصومال UNOSOM، وتم إرسال 50 مراقباً أمةياً. وبعد تدهور الأوضاع أصدر مجلس الأمن القرار رقم 767 بتاريخ: 27 جويلية 1992، اعتبر فيه أن الحالة الصومالية تُشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. وأخيراً تم إصدار القرار رقم 794، بتاريخ: 03 ديسمبر 1992، والذي أجاز للقوات الأمريكية استعمال كل الوسائل الضرورية لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت، مبرراً ذلك بجسامة المأساة الإنسانية التي سببها النزاع، ووصول تقارير عن انتهاك واسع للقانون الدولي الإنساني.²⁹ كانت الأزمة الصومالية أول امتحان حقيقي للأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة والتي أبانت عن فشل ذريع، إذ لم تتمكن من حل النزاع بالطرق السلمية ولا حتى بالطرق العنيفة، بل أن السماح بالتدخل الأمريكي في الصومال الذي

²⁸ خليل عرنوس سليمان، مرجع سابق، ص 11.

²⁹ أنس أكرم عزاوي، التدخل الدولي الإنساني: بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي -دراسة مقارنة-، ط1، الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2008، ص 318، 319.

انتهى بدوره بفشل ذريع وانسحاب من الصومال سنة 1994، أبان عن ملامح المرحلة القادمة التي ستهيمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية على زمام العالم، وتقوم بتهميش الأمم المتحدة.

الأزمة الأفغانية:

لعل ما يجعل من القضية الأفغانية مختلفة عن بقية الأزمات الدولية الأخرى هي أن هذه الدولة تعرضت لغزو أكبر قوتين عالميتين عبر التاريخ، إذ تعرضت أفغانستان لغزو سوفياتي سنة 1979 انتهى إلى هزيمة نكراء للسوفيات وانسحاب مذل على الرغم من المأساة الإنسانية التي خلفها بقتل مئات الآلاف من الضحايا. ولم تمر سوى بضع سنوات وقامت القوة الكبرى الأخرى المتمثلة في الولايات المتحدة رفقة حلفائها الغربيين وبدعم حلفاء عرب بغزو أفغانستان سنة 2001 عقب أحداث 11 سبتمبر، والذي انتهى هو الآخر بانسحاب مذل للولايات المتحدة الأمريكية وعودة طالبان إلى سدة الحكم بعد عشرين سنة الحرب التي خلفت مأساة إنسانية أخرى ومئات الآلاف من الضحايا. وكلا التدخلات السوفييتية والأمريكية وقعا خارج الشرعية الدولية وتم انتهاك القانون الدولي من خلالهما.

يقول الجنرال الأمريكي المتقاعد ويسلي كلارك، والذي تولى منصب القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي في أوروبا بين العامين 1997 و2000، في إحدى مقابلاته التلفزيونية وكذلك في محاضرات عامة أخرى، تحدث فيها عما قام به تيار المحافظين الجدد، أن هؤلاء أرادوا بالحروب التي شنوها تقويض استقرار الشرق الأوسط عن عمد ثم السيطرة عليه، وذلك دون أي تفويض أو حوار وطني أو مناقشات داخل أروقة الكونجرس

حول هذا الأمر، ووفقاً لمذكرة من مكتب وزير الدفاع كشفها له أحد جنرالات هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الذين كانوا يعملون تحت إمرته، وذلك بعد بضعة أيام من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قال "إننا سنهاجم وندمر الحكومات في سبع دول خلال 5 سنوات بدءاً بالعراق ثم سوريا ولبنان وليبيا والصومال والسودان وإيران!" وهو ما دعاه للقول بأن الولايات المتحدة قد تم السيطرة عليها بواسطة هذه المجموعة من مشروع القرن الأمريكي الجديد، وهو ما أطلق عليه "انقلاب في السياسات." من جهته يقول هنري كيسنجر، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، في مقال كتبه مؤخراً في مجلة الإيكونوميست البريطانية حول أسباب الفشل الأمريكي في أفغانستان: "لقد مزقت أمريكا نفسها في جهود مكافحة التمرد بسبب عدم قدرتها على تعريف أهداف قابلة للتحقيق (و هذا فشل استراتيجي كما نذكر)، مع ربط هذه الأسباب بشكل قابل للاستدامة مع العملية السياسية الأمريكية" (و هذا فشل سياسي كما نذكر أيضاً). ويقول "أن فشل هذا الربط و ربط أمريكا في صراعات غير محددة نقاط النهايات".³⁰ وأخيراً، وفي أفغانستان، وبعد ما يقرب من عشرين عاماً من القتال، و 2442 قتيلاً أمريكياً في الحرب، و 69000 قتيل من القوات الأفغانية، وتكاليف تزيد عن 2.2 تريليون دولار يجب أن تجني واشنطن حيلة أعمالها، وتتحمل مسؤولياتها.³¹

³⁰ عمرو دراج، ما بعد الهزيمة الأمريكية في أفغانستان المسارات المستقبلية للمنطقة العربية. تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 25 أكتوبر 2021، ص 06.

³¹ Alfred W. McCoy, The US's Failure in Afghanistan Shows the Hubris of American Empire. Published : 05/10/2021, consulted : 17/01/2022, from :

المبحث الثاني: الأحادية القطبية وأثرها على القانون الدولي.

ومع زيادة عدد الدول القومية في مختلف ربوع العالم واتساع رقعة تفاعل علاقاتها، وتنوع طبيعة تلك العلاقات، برزت الحاجة إلى تنظيم وتنسيق وضبط هذه النسق من العلاقات في ظل الحرب أو السلم، وهو ما أدى إلى تشديد المفكرين السياسيين والحقوقيين على ضرورة إرساء قواعد دولية تنظم العلاقات بين الدول، ونجم عن هذا دعوات إلى لإنشاء القانون الدولي الذي يرتكز على تعاليم أخلاقية ومنطقية ويخضع للتنفيذ عن طريق منظمات دولية أو إقليمية³².

<https://jacobin.com/2021/05/biden-administration-afghanistan-war-withdrawl-opium-us-military>

³² ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. ط1، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005، ص47.

وإن شهدت عملية تقنين العلاقات الدولية تطوراً هاماً خلال القرن الماضي، فإنه ومنذ

خمسينات القرن الماضي انصب الاهتمام أكثر حول :

- التعرف على القوى الفاعلة والمؤثرة وعدم الاقتصار على القوى السياسية لوحدها.

- محاولة التعرف على التطور الذي مس أدوات العلاقات الدولية.

- محاولة فهم أوجه التشابه والاختلاف بين السياسات الخارجية لكل من الدول الكبرى

والدول الصغرى التي تشكل الأغلبية في النظام الدولي.

- التعرف على أنماط الضبط والتحكم التي تمارسها أجهزة النظام الدولي ومؤسساته

على سلوكيات أعضائه وما يتفرع عن ذلك من التزامات وجزاءات تفرض على الأطراف

الخارجة عن القانون.

- محاولة التعرف على نماذج الأنماط السلوكية التي يمكن أن تتمثل عليها استجابات

الدول، وبخاصة في عصر أسلحة الدمار الشامل، لتحديات الأمن والبقاء، وكذا البحث في

مجموعة الآليات التي تتلاءم وطبيعة تلك الخيارات.

- التعرف على شبكة التفاعلات الدولية التي تفرزها الزيادات السكانية المستمرة في

العالم، ورصد آثارها وانعكاساتها على سياسات الدول.

- تحليل أدوار المنظمات الدولية الحكومية ومدى تأثيرها على النظام الدولي.³³

رغم الحاجة السياسية والاقتصادية الدولية التي فرضت نشأة التنظيم الدولي، ورغم مرور عدة

عقود على هذه التجربة، إلا أن هناك عدة عقبات تواجه القانون الدولي بعد الحرب الباردة:

³³ اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص 12.

1- أبرز الصعوبات التي واجهت التنظيم الدولي هو الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، ورغم سقوط الاتحاد السوفييتي إلا أن تبعات ذلك الصراع بقيت واضحة بعد نهاية الحرب الباردة، فعادت مظاهر ذلك الصراع في شكل تنافس اقتصادي وتجاري، ولعل ما يحدث داخل منظمة التجارة العالمي وخارجها لدليل على ذلك، وهو ما من شأنه إضعاف احتمالات التغيير القانونية.

2- لا زالت الدول داخل المنظمات تتمسك بسيادتها، وتشرط موافقتها على القرارات، كما لو كانت تحكمها قواعد القانون الدولي التقليدي. ورغم إيمانها بأهمية التضامن الدولي وعدم قدرتها على الابتعاد عن نشاط التنظيم، تُؤثر مصالحها الوطنية على ما عداها من مصالح عليا للمجتمع الدولي.

3- تسعى الدول الكبرى إلى زيادة صلاحياتها وميزاتها داخل التنظيم الدولي، وذلك عبر بالتأثير في المواثيق والمعاهدات الدولية، أو عبر الضغط على المنظمات الدولية والضغط على الدول الأعضاء فيها.

بعد نهاية الحرب الباردة طُرحت أيضاً جملة من التساؤلات حول طبيعة ما يُطلق عليه بالنظام الدولي الجديد* وأهدافه وتأثير كل ذلك على دور المنظمات الدولية وأهدافها، وعللاً رأسها الأمن الجماعي الدولي، التعاون الدولي، وتحديات جديدة مثل: مشاكل البيئة، التكنولوجيا، التجارة العالمية، أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،

* استخدَم مصطلح النظام الدولي الجديد الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الأب للدلالة على بداية مرحلة دولية جديدة، ولكن استخدام ذلك يفرض سقوط أنظمة النظام الدولي السابق مثل الأمم المتحدة وقيام بدورها أنظمة جديدة وهو الأمر الذي لم يحصل.

الهجرة غير الشرعية، الفساد.³⁴ إذ يبدو أن نهاية الصراع التقليدي بين قوتين كلاسيكيتين فتح الباب أمام تحديات جديدة، فلم يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء ظاهرة الصراع الدولي لا سيما في ظل تصاعد بعض الأطروحات الفكرية التي من ضمنها "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، و "صدام الحضارات" لصامويل هانتغنتون الذي يرى بأنه الصراع حتمي. واكتسبت هذه الأفكار شهرة لدى صنّاع القرار الأمريكيين خاصة تيار المحافظين الجدد، حيث اعتمد هذا التيار على أفكار من قبيل: القوة، المصلحة، تجاهل دور المنظمات الدولية.³⁵

من هنا تتضح الحاجة إلى تحليل النظام القانوني الدولي، فمن أهم وظائف القانون هي تحقيق العدل والاستقرار، وتنظيم سلوك المجتمع الإنساني، وببساطة شديدة يمكننا أن نلاحظ أن القانون الدولي يتجه إلى تنظيم المجتمع الدولي وتسيير ما يدور فيه من علاقات متبادلة بين وحداته.³⁶

عموماً، يمكن أن نوجز أهم ملامح التغيرات التي طرأت على القانون الدولي بفعل التغير في هيكل النظام الدولي مع انتهاء الحرب الباردة، إلى جانب التأثيرات التي تتركها منظومة العولمة، في جملة من النقاط، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- تغيير مكانة الدولة كفاعل على الساحة الدولية:

عكس ما كان عليه الأمر في ظل القانون الدولي التقليدي، لم تعد الدولة الآن هي وحدها المُخاطبة بقواعد القانون الدولي، كما أنها لم تعد هي الفاعل الأوحد في العلاقات

³⁴ محسن أفكيرين، مرجع سابق، ص25، 26.

³⁵ جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص351.

³⁶ نفس المرجع، ص27.

الدولية. إذ أصبحت هناك كيانات دولية جديدة تحظى بأدوار موازية لدور الدولة في إطار هذه المنظومة، إن لم يكن بديلاً عنه في بعض الأحيان. وكما هو معلوم، فقد اتخذت هذه الكيانات الدولية الجديدة أشكالاً قانونية شتى منها منظمات دولية حكومية، ومنها ما أُصطلح عليه بـ: "المجتمع المدني الدولي" كالمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط الدولية، إلى جانب الهيئات أو المؤسسات الناشطة دولياً؛ كالمشروعات الدولية العامة والشركات متعددة الجنسيات. وعموماً يتفق العديد من الباحثين على التسليم بحقيقة أن هذه المؤسسات الدولية -على تنوعها ساهمت في زيادة التفاعلات في العلاقات الدولية، حتى صرح البعض صراحة عن تشكّل سياسة مدنية عالمية.

- تغيير وظائف القانون الدولي: من جهة أخرى يمكن التحدث عن تغيير في أهم وظائف القانون الدولي بمعناه التقليدي، وهي تلك المتعلقة بتوفير الحماية للسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والتي من المفترض أن تشمل جانبيين:

- جانب إيجابي؛ يتمثل في حق الدولة في الانفراد بممارسة جميع اختصاصاتها الإقليمية في حدود قواعد القانون الدولي.

- جانب سلبي؛ فهو التزام الدول الأخرى بالامتناع عن التدخل في شؤون الدولة وإعاقة ممارسة اختصاصاتها السيادية بصفة عامة. فمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى هو من المبادئ الأساسية للعامة للقانون الدولي، لأنه ينبثق مباشرة من مبدأ السيادة الإقليمية للدول.

ويمكن القول أن مفهوم التدخل الدولي وإن كان له مدلول عام فهو يأخذ أشكالاً عدة للتعرض لسيادة واستقلال الدول لتحقيق أهداف مختلفة. ويمكن التفرقة بين مظهرين للتدخل غير المشروع لإعاقة حق الدولة في ممارسة اختصاصاتها الإقليمية أو حرمانها منه كلية؛ المظهر الأول هو الانتهاك المباشر للسلامة الإقليمية للدولة أو استقلالها السياسي، أما المظهر الثاني فهو التدخل في شؤون الدولة الداخلية بصفة عامة. ويأخذ كل مظهر منهما صور عدة، كما أنه قد يتضمن عنصر استخدام القوة العسكرية أو لا يتضمنه، ومن أهم صورته التدخل لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والتدخل "لاعتبارات إنسانية" والتدخل "لنصرة الديمقراطية".

كما يمكن القول أنه لا بد من التسليم بتأثير ظاهرة العولمة في مفهوم السيادة الوطنية، فهناك ما يمكن اعتباره إجماعاً على أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية أخذ دون شك في التزايد وبشكل مطرد، على الأقل خلال المستقبل القريب، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن العديد من التطورات الحادثة الآن في نطاق هذه العلاقات لا تزال فعالة ومؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي، ولكن لا يمكن التسليم بأن هذه التطورات ستقضي في نهاية المطاف إلى زوال مبدأ السيادة الوطنية تماماً؛ فأقصى ما يمكن أن يترتب على هذه التطورات هو تغيير طبيعة الوظائف التي تضطلع بها الدول، مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، فالسيادة ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية، التي لم يجرؤ أحد حتى الآن على القول بأنها ستتهار أو ستختفي بشكل كامل. وإجمالاً يمكن الدفع بأن تأثيرات العولمة سيختلف مداها من حالة إلى أخرى، وفق

محددات أهمها مقدار ما تتمتع به الدولة المعنية من قوة على خريطة توازنات القوى الدولية.

-تحدي بعض أهم قواعد القانون الدولي من قبل الدول الكبرى:

يرى البعض أن القوى الكبرى في النظام الدولي الحالي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إثبات عدم التزامها بالخضوع إلى ما يعتبر ثوابت القانون الدولي وأساسه الراسخة. ويركز الباحثون في هذا السياق على حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإخضاع الأمم المتحدة وأجهزتها لسياستها الخارجية، وهو ما يسمح لنا بالقول أننا نعيش في قانون أمريكي مدول -وفق تعبيرات بعض الفقهاء-. وهو ما أدى أيضا إلى سيادة الشعور بعدم نزاهة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبأن الدول الكبرى تستخدم المنظمة الدولية لإضفاء المشروعية على تدخلاتها في الدول الأخرى تحقيقا لمصالحها.³⁷

³⁷ مروة نظير، مرجع سابق.

الفصل الرابع: مصادر القانون الدولي وأهم أخطائه.

المبحث الأول: تعريف القانون الدولي وأهم فروعها.

المبحث الثاني: المصادر الأصلية للقانون الدولي.

المبحث الثالث: المصادر الفرعية للقانون الدولي.

المبحث الرابع: أشخاص القانون الدولي.

الفصل الرابع: مصادر القانون الدولي وأهم أشخاصه.

المبحث الأول: تعريف القانون الدولي وأهم فروعها.

لقد أطلقت على القانون الدول العام العديد من التسميات من بينها : قانون الشعوب ، قانون الأمم ، قانون السياسة الخارجية للدول ، قانون الدول والعلاقات الدولية ، قانون فوق الدول ، قانون عبر الدول ، القانون العام الخارج للدول ، قانون الحرب و السلم...إلخ. و تعود تسمية " القانون الدول العام " للفقهاء البريطاني " جيريمي بينتام " عام 1780 في كتابه الموسوم ب : " المدخل لأساسيات الأخلاق والتشريع " .

لقد جمع الفقهاء المعاصرون في تعريفهم لهذا الفرع من القانون بين الدولة و أشخاص القانون الدولي الآخرين، إلا أنهم قد اختلفوا حول موقعها بين هذه الأشخاص. فمنهم من

اعتبرها الشخص الرئيسي إلى جانب أشخاص آخرين فعرفوه كآلاتي: " مجموعة القواعد القانونية التي تتضمن حقوق و واجبات الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي الآخرين." و البعض عرفه: " مجموعة القواعد القانونية التي تطبق في المجال الدولي، في العلاقات المتبادلة بين الدول ذات السيادة و المنظمات الدولية، و التي تشكل البعض من تلك القواعد الجزء الخاص بالأفراد و التي تطبق خلال علاقات الأفراد بالمنظمات الدولية."

قبل الخوص في مصادر القانون الدولي يجب أن نسلط الضوء على أهم فروعته والتي تتمثل في:

أ- قانون التنظيم الدولي: يتمثل في جملة القواعد التي تتعلق بتنظيم البنيان الأساسي للمجتمع الدولي، وتحكم الهيئات الدولية. ويرى البعض بأن ميثاق الأمم المتحدة هو دستور المجتمع الدولي.

ب- القانون الدولي الإنساني: تلك القواعد العرفية والمكتوبة التي تهدف إلى حماية الأشخاص والأموال والأعيان والأماكن التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية أثناء النزاعات المسلحة.³⁸

³⁸ محمد بويوش، القانون الدولي المعاصر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020، ص 05.

ت-القانون الدولي لحقوق الإنسان: القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الأعراف

والمعاهدات الدولية، التي تضمن حقوق وحرّيات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة

أساساً. وبالتالي فهو يختص بحماية حقوق الإنسان في السلم وفي الحرب معاً.

ث-القانون الدولي للجوء: يمثل اللجوء أحد أقدم الظواهر الإنسانية في التاريخ، وتم

تنظيمه عبر الأعراف منذ القدم. وتضمن اليوم ترسانة من الاتفاقيات والأعراف

الدولية حق اللجوء للأشخاص الذين يثبت تعرض حياتهم للخطر سواء الفارين من

الحروب، أو الذين يتم تهديد حياتهم في دولهم.

ج-القانون الدولي الدبلوماسي: ويتضمن مجموعة القواعد والإجراءات التي تتحكم

وتُنظّم العمل الدبلوماسية، وهو ما نصت عليه العديد من الأعراف والاتفاقيات

الدبلوماسية كاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية سنة 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات

الفصلية سنة 1963، والتي تضمنتا أهم الحصانات الامتيازات التي يحظى بها

الدبلوماسيون.

كما يتضمن القانون الدولي عدة فروع أخرى، وذلك تبعاً لتشعب وتفرع العلاقات الدولية

مما اضطر المجتمع الدولي إلى تنظيم تلك الفروع عبر ترسانة دولية من الأعراف

والاتفاقيات الدولية، ونذكر من بين تلك الفروع: القانون الدولي الاقتصادي، القانون الدولي

الجنائي، القانون الدولي للبحار، القانون الدولي الجوي. وكل هذه الفروع لها مجموعة من

المصادر، ويمارسها أشخاص دوليين سنتطرق لهم في هذا المحور.

تتطلب فعالية القانون الدولي منه أن يُمثل الأعراف والقوانين المُشتركة بين أولئك الذين يحكمهم، وذلك طبقاً للحكمة الرومانية القائلة: "حينما يكون هناك مجتمع، فإن هناك قانون" ومع ذلك فإن النظام الدولي الحالي يُعدُّ قانونياً وإيديولوجياً قانوناً تعديلاً، لكنه يفتقر للإجماع على القيم المُشتركة.³⁹

إنه من الثابت أن القانون الدولي يقوم على أساس الرضا العام بأحكامه من قبل أعضائه، ومن الطبيعي أن تتعدد المصادر بتعدد وسائل التعبير عن الرضا. وقد أشارت المادة:38، من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى أهم مصادر القانون الدولي وهي:

أ- تُطبق المحكمة، التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقاً للقانون الدولي، في النزاعات المعروضة عليها:

- 1- الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة؛
- 2- العرف الدولي، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون؛
- 3- المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة؛
- 4- مع مراعاة أحكام المادة 59 والقرارات القضائية وتعاليم أمهر الدعاة من الدول المختلفة كوسائل فرعية لتقرير أحكام القانون.

³⁹ تشارلز كيغلي، شانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحويلات. تر: منير بدوي، غالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود، الرياض، 2016، ص403.

ب- لا يخل هذا الحكم بسلطة المحكمة في الفصل في قضية حسب الإنصاف

والحسنى، إذا اتفق الأطراف على ذلك.⁴⁰

المبحث الثاني: المصادر الأصلية للقانون الدولي.

أولاً: المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

لما كان القانون الدولي تتعلق موضوعاته إلى الدول ببعضها البعض تُصبح العودة إلى المعاهدات الدولية أمرً بديهي. وتُعرّف المعاهدة بأنها: اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنظيم مسألة معينة، وهي تنقسم إلى معاهدة ثنائية ومعاهدة جماعية، الأولى تنعقد بين دولتي فقط، والثانية تنعقد بين دولتين أو أكثر. ويوجد أيضاً إلى جانب النوعين السابقين نوعٌ آخر يُسمى بالاتحاد، وهو صورة من صور المعاهدات الجماعية، ويتميز عنها بكون مضمونه يقتصر على تبني اتجاه مُعين في موضوع مُعين، ويتميز كذلك بفكرة الإذعان

⁴⁰ النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

بمعنى أنه ينشأ بين مجموعة معينة من الدول ثم يترك المجال مفتوحاً لغيرها لتنظم إليها كما، أي مُدعنة لما ورد فيه من شروط. وتلعب المعاهدات الدولية سواء كانت ثنائية أو جماعية أو كانت اتحاداً دوراً مهماً بالنسبة لسائر موضوعات القانون الدولي، وذلك بعملها على إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تنشأ نتيجة اختلاف التشريعات الداخلية من دول إلى أخرى.⁴¹

- اصطلاحاً:

المعاهدة *Le traite*، الميثاق *La charte*، العهد *La pacte*، والميثاق أو العهد لوصف الوثائق القانونية المنشئة لمنظمات دولية كميثاق الأمم المتحدة، أو عهد عصبة الأمم، النظام *Le statut*، ويدل مصطلح النظام على المعاهدات الجماعية المنشئة لأجهزة دولية، ومثالها نظام محكمة العدل الدولية أو نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. الاتفاقية *La convention*، ولفظ اتفاقية للدلالة على المعاهدات التي تضع قواعد قانونية دولية تصلح كتشريع دولي لأشخاص القانون الدولي؛ كاتفاقية فيينا لعام 1969 بشأن قانون المعاهدات التي تُبرمها الدول والمنظمات الدولية. والبروتوكول *Le protocole*، يدل مصطلح البروتوكول على المعاهدات التي تنطوي على تفسير أو إضافة لقواعد قانونية سابقة، كبروتوكول جنيف الإضافي لسنة 1977 المتعلق باتفاقيات جنيف الصادر عام 1949. الاتفاق *L'accord*، ويدل مصطلح الاتفاق غالباً على المعاهدات التي تعالج مواضيع مالية بين الدول، ومثال ذلك اتفاق 1968 المتضمن إنشاء

⁴¹ أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري: تنازع القوانين. دار هومة، الجزائر، 2002، ص 28.

حقوق السحب لدى صندوق النقد الدولي. وإذا كانت هذه المصطلحات مختلفة، فإنها تُستخدَمُ للدلالة على حقيقة موضوعية واحدة هي: المعاهدة الدولية. والفقهاء الدولي يُجمعُ على أن لفظ "المعاهدة" يشمل جميع الأوصاف. الإعلان La déclaration، مثل الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان منها الصادر سنة 1948، والإعلانات الإسلامية لحقوق الإنسان منها الصادر 1981.⁴²

تصنيف المعاهدات:

أ- التصنيف الأول ويتميز بطابع مادي، التمييز بين المعاهدات التعاقدية Traites-Contrats، والمعاهدات الشارعة Traites-lois، وهذا التصنيف وضع انطلاقاً الأعمال القانونية التي تقاضيها المعاهدات: تحقيق عملية قانونية (معاهدات تعاقدية)، أو وضع القواعد القانونية (معاهدات شارعة والمعاهدات التعاقدية (كمعاهدات التحالف، والتجارة الحدود، والتنازل عن الأقاليم الخ...))، وهي عقود ذاتية (Subjectif) تتضمن تعهد الدول الموقعة عليها القيام بصورة متبادلة بالتزامات مختلفة.

أ- أما المعاهدات الشارعة أو المعاهدات القاعدية، فهدفها بيان قاعدة قانونية ذات قيمة من الناحية الموضوعية وتعبر عن ارادة الدول الموقعة عليها كتصريح باريس المؤرخ في 16 أبريل 1856 بشأن الحرب البحرية، واتفاقات لاهاي المؤرخة في

⁴² مبارك علوي محمد، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام. ط1، مركز القلم للتدقيق اللغوي والترجمة والطباعة، اليمن، 2020، ص38.

29 جويلية 1899 و 18 أكتوبر 1908، وميثاق عصبة الأمم المؤرخ في 28

جوان 1919، وميثاق الأمم المتحدة المؤرخ في 26 جوان 1945.

ب- التصنيف الثاني ذو طابع شكلي التمييز بين المعاهدات الثنائية والمعاهدات

الجماعية أو المتعددة الأطراف، وهو مبني على عدد الدول المشتركة بالمعاهدة.

فالمعاهدة هي المعقودة بين دولتين، في حين أن المعاهدة المتعددة الأطراف تكون

بين عدد من الدول، وعلى سبيل المثال وقعت معاهدة فرساي 28 دولة بتاريخ

28 جوان 1919، ووقعت ميثاق كيلوغ Kellogs 23 دولة بتاريخ 27 أوت

1928، ووقعت 51 دولة ميثاق الأمم المتحدة، ووقعت 61 دولة اتفاقات جنيف

المؤرخة في 12 أوت 1949 بشأن الصليب الأحمر الخ.⁴³

بقيت المعاهدات بين الدول ولزمن طويل هي النماذج التعاقدية المكتوبة الوحيدة. أما

اليوم فقد أوجدت نماذج جديدة من الاتفاقيات، وأبرم معظمها بواسطة أو بين سلطات غير

دولية، وأخرى أبرمت بين الدول، وحرمت من قوة الالتزام والإجبار بشأن موقعيها وشكلت

القانون الدولي المرن، واشتملت خصوصاً على الاتفاقيات الشكلية المسماة "قواعد الأدب".

وسنركز في هذا الجزء على الاتفاقيات التقليدية بين الدول التي تبقى الصنف السائد في

القانون الدولي. إن تنامي عدد الدول في القرن العشرين عمق أهمية المعاهدة كأداة جوهرية

للعلاقات الدولية، وإن الدول الجديدة لم تشارك في ولادة القواعد غير المكتوبة "العرف

⁴³ شارل روسو، القانون الدولي العام. تر: شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987،

الدولي" وكانت متحفظة بشأنها، وفضلت المعاهدة التي تقوم على مبدأ المساواة بين الأطراف والتي تُعطيها مكاناً في واقع الأمم، ويسمح لها بتبني أفكار القانون بنفس امتياز الدول القديمة.⁴⁴

من بين أعظم منجزات الأمم المتحدة هو تطوير مجموعة من القوانين، والاتفاقيات والمعاهدات والمعايير المركزية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك دفع عجلة السلام والأمن الدوليين الدولية. وتشكل العديد من المعاهدات التي أحدثتها الأمم المتحدة أساس القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول. في حين أن عمل الأمم المتحدة في هذا المجال لا يتلقى دائماً الإهتمام، ولكن تحدث تأثيراً يومياً في حياة الناس في كل مكان. ويدعو ميثاق الأمم المتحدة على وجه التحديد المنظمة أن تقدم المساعدة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك التحكيم والتسوية القضائية (المادة 33)، وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه (المادة 13).

وعلى مر السنين، أودعت أكثر من 500 من المعاهدات المتعددة الأطراف للأمين العام للأمم المتحدة، كما وأودعت العديد من المعاهدات الأخرى للحكومات أو الكيانات الأخرى. وتغطي هذه المعاهدات طائفة واسعة من الموضوعات مثل حقوق الإنسان ونزع السلاح وحماية البيئة.

الجمعية العامة كمنتدى لاعتماد المعاهدات المتعددة الأطراف.

⁴⁴ غي أنيل، مرجع سابق، ص 12، 13.

تتكون الجمعية العامة من ممثلين عن كل دولة عضو في الأمم المتحدة وتعتبر الهيئة التداولية الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الدولي. وفي الواقع، اعتمدت الجمعية العامة العديد من المعاهدات الدولية ، وأتيحت في وقت لاحق للتوقيع والتصديق عليها . وتساعد اللجنة القانونية السادسة عمل الجمعية العامة من خلال تقديم المشورة بشأن المسائل القانونية الموضوعية. وتتكون اللجنة أيضا من ممثلين من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وطوال تاريخها، اعتمدت الجمعية العامة عددا من المعاهدات المتعددة الأطراف بما

في ذلك:

- اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية (1948).
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979).
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982).
- اتفاقية حقوق الطفل (1989).
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الشامل (1996).

- الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب (1999).
- الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي (2005).
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006).
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود النقل الدولي للبضائع كليا أو جزئيا عن طريق البحر (2008).
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2008).

وكان العمل القانوني للأمم المتحدة رائدا في العديد من المجالات، ومعالجة المشاكل التي تأخذ بعدا دوليا. وكانت الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية في توفير إطار قانوني في مجالات مثل حماية البيئة، وتنظيم العمالة الوافدة والحد من تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب. ويستمر هذا العمل حيث يلعب القانون الدولي دورا أكثر مركزية في طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.⁴⁵

ثانياً: العرف الدولي.

⁴⁵ القانون الدولي والعدالة. محكمة العدل الدولية، هيئة الأمم المتحدة، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع: 2022/01/07، الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/global-issues/international-law-and-justice>

يُعتبر العُرف أقدم مصادر القانون في تاريخ المجتمعات لأنه الطريق الطبيعي الذي تخرج منه القواعد القانونية التي تحتاجها المجتمعات. ويقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تنشأ من اضطراد سلوم مُعيّن زمنياً طويلاً مع اعتقادهم بالزامها وبأن مخالفتها ينجر عنها توقيع جزاء مادي. ويختلف دور العُرف في القانون الدولي بحسب موضوعاته، فهو في موضوع تنازع القوانين أكثر أهمية منه في غيره. فقد ظلت قواعد تنازع القوانين لقرون عدة تتبع منه. لكن بتدخل المُشرِّع بصياغة هذه الأعراف والقواعد في نصوص تشريعية قلت أهميته وأصبح يُنظرُ إليه بأنه مجرد مصدر تاريخي لها.⁴⁶

إن الظاهرة العرفية تنطوي على توافر عنصرين عنصر الواقع، من جهة، أي وجود عادة ثابتة وهامة. ومن جهة ثانية عنصر معنوي، أي وجود عنصر فكري يتضمن قبول صفة العرف الالزامية من قبل اشخاص القانون أنفسهم.

أ- العنصر المادي:

لكي تصبح السابقة علة العرف، سواء أكانت هذه السابقة إيجابية (أي قائمة على أساس التصرف)، أم سلبية (أي قائمة على أساس الإغفال والامتناع)، يجب أن تتمتع بخاصتين، إذ إن العرف يظهر بمثابة عادة مستمرة وعامة في آن معاً.

- استمرار التطبيق في الزمان:

⁴⁶ أعراب بلقاسم، مرجع سابق، ص 27.

يبدو العرف بمثابة تكرار متطابق لبعض الوقائع ولكي يكتسب قيمة الزامية، يجب أن تكون قد قبلت باستمرار من قبل الدول التي وجدت في وضع من ينبغي عليه تطبيقها.

- عمومية العرف في المكان:

هو أيضاً تعبير لتعرف مشترك. أما فيما يتعلق بدرجة العمومية المطلوبة، فالفقه يستبعد عادة ضرورة الاجماع ولا يأخذ بغير موافقة الدول التي وجدت في وضع من ينبغي عليه تطبيق هذا العرف، بعدم احتجاج الدول الأخرى.

والى جانب العرف العام المقبول من قبل مجموع الدول، تجد، من جهة أخرى، عرفاً نسبياً عرفاً إقليمياً خاصاً بدول معينة. وأثر هذا العرف مقتصر على الدول التي قبلته أو أقرته تحت تأثير تعامل مستمر، كما هي حال الاتحاد الأميركي الذي يعتبر، إلى حد كبير، عنوان القانون العرفي الخاص بدول العالم الجديد. وعلى الدولة، التي تستند إلى هذا العرف أن تثبت وجوده (محكمة العدل الدولية، قرار بتاريخ 20 نوفمبر 1950، قضية حق الالتجاء بين كولومبيا والبيرو).

أ-العنصر المعنوي:

لابد من توافر الاقتناع بضرورة هذا التصرف لدى أشخاص القانون أنفسهم. فعنصر الاقتناع هذا، بل هذا القبول ذاته يعتبر العنصر القانوني والضروري الذي يجعل العرف نافذاً في النظام القانوني إن المحكمة الدولية في قرارها الصادر في 20 فيفري 1999 (قضية المسطح القاري لبحر الشمال) علقت أهمية كبرى على هذه الفكرة، إذ ان الأعمال

المأخوذة بالاعتبار يتوجب عليها أن تظهر بطبيعتها أو بالشكل الذي تمت بموجبه قناعة بأن هذا التصرف أصبح ذا صفة الزامية بوجود قاعدة قانونية.

ويجب على الفور، أن نضيف أن العرف الدولي لا يعبر عن تصرف ذي صفة الزامية إلا في النطاق الذي لا يثير أية ردة فعل من قبل الدول المعنية. والواقع أن هذه الدول يمكنها أن تلجأ إلى طرق مختلفة، منها ما هو ذو طابع دبلوماسي كالاحتجاج؛ ومنها ما هو ذو طابع قانوني (كالجوء إلى أسلوب التدخل، أو ابداء الرأي المخالف، أو نسبية القضية المقضية، أو إبداء التحفظ إزاء الحكم الصادر)، وذلك للتهرب من تطبيق القواعد العرفية الموضوعة دون موافقة الدول.⁴⁷

ثالثاً: المبادئ العامة للقانون.

تناولها العديد من الفقهاء، ثم تم اعتبارها مصدراً للقواعد الدولية في نظام محكمة العدل الدولية الدائمة، وأخيراً أخذت بها محكمة العدل الدولية الحالية في مادتها رقم 38، فجاء فيها: "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة". كما تبني القضاء الدولي في بعض أحكامه القضائية والآراء الاستشارية هذه المبادئ. ويُقصد بالمبادئ القانونية مجموعة القواعد التي تؤمن بها الدول وتكون صالحة للتطبيق في كل الأنظمة القانونية. أو هي المبادئ الأساسية التي تشترك في احترامها والأخذ بها جماعة الدول. ومن أهم الأمثلة على تلك المبادئ نذكر: مبدأ التعسف في استخدام الحق، ومبدأ المسؤولية التقصيرية،

⁴⁷ شارل روسو، مرجع سابق، ص 83.

ومبدأ المساواة بين الأطراف المتنازعة أمام القضاء. وعلى الرغم من أن عبارة "الأمم المتحدة" لاقت انتقادات عديدة، فإن الواقع يُثبت بأن هذا المفهوم لم تُعد له أهمية بسبب التطور الذي عرفه المجتمع الدولي وانضمام معظم الدول إلى هيئة الأمم المتحدة، ومشاركتها في وضع أحكام القانون الدولي المعاصر. والفرق بين هذا المصدر والمعاهدات والأعراف هو أن هذه الأخيرة تنبُع من إرادة الدول، بينما المبادئ العامة للقانون استخرجها القاضي وتكون مُلزمة عندنا يحكم بها القاضي. كما أنه من الصعب تحديد مضمون الحق ذاته وحدوده على ضوء الفلسفات والقيم الإنسانية المتباينة، إلا أنها تُطلق حرية القاضي في البحث عن القيم السامية للعدل في مختلف الأنظمة والحضارات.⁴⁸

المبحث الثاني: المصادر الفرعية للقانون الدولي.

أولاً: أحكام المحاكم.

نصت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن للمحكمة إذا لن تُسَعِّفها المصادر المتقدم أن ترجع إلى أحكام المحاكم ومذاهب كبار فقهاء القانون العام لمختلف الأمم. والحكم القضائي هنا لا يُلزم إلا أطرافه، بحسب المادة 59 من النظام الأساسي للمحكمة: "لا يكون للحكم قوة إلزامية إلا بالنسبة لمن صدر بينهم، وفي خصوص النزاع الذي صدر فيه". فبموجب هذه المواد ترك النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المجال واسعاً للاستناد إلى سوابقها في المجالات التي تخض القانون في قضايا معينة،

⁴⁸ ماهر ملندي، ماجد الحموي، القانون الدولي العام. الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2018، ص37.

خاصة وأن القانون الدولي نظراً لحدائته يشوبه النقص. ولا يُمكن لأحكام المحاكم أن تُلزم الدول إن لم تكن طرفاً في النزاع إلا إذا استقرت عن طريق العُرف الدولي بتكرار القضاء لها بين دولٍ مختلفة. ويمكن ملاحظة الرصيد الكبير للقضاء الدولي في مجال تفسير المعاهدات مما دفع بلجنة القانون الدولي إلى الاعتماد على ما توصل إليه القضاء الدولي في كثير من قراراته وآرائه الاستشارية، كما استندت الدول لإثبات شرعية مطالبها على السوابق القضائية. مثل تفسير محكمة العدل الدولية في مجال البحار الذي حدد مفهوم البحر الإقليمي، ورأي المحكمة الاستشاري حول معاهدة تجريم الإبادة الجماعية.⁴⁹

من جهة أخرى، ثمة كثير من الشك والتناقض في القانون الدولي والاجتهاد الدولي بالنسبة لمعرفة مدى إمكانية تطبيق قاعدة العدالة في القانون الدولي. ولم يتحقق بالفعل، الاتفاق في الفقه أو في الاجتهاد:

- لا على مضمون مفهوم العدالة، إذا خلطت بعض القرارات في بعض الأحيان بين هذا المفهوم والمبادئ القانونية العامة.

- لا على مرمى هذا المصطلح المستخدم في القانون الاتفاقي، إذ إن القضية تقوم على تحديد ماهية الإجراءات الخاصة التي يترتب على القاضي أو الحَكَم اتباعها عند ورود لفظة عدالة.

- ولا على دور العدالة في تسوية المنازعات الدولية، إذ أخفقت الاقتراحات الفقهية الرامية إلى إنشاء محكمة دولية للعدالة مُستقلة عن السلطات العادية. بالإضافة إلى أن

⁴⁹ مبارك علوي محمد، مرجع سابق، ص 97.

مساهمة الاجتهاد الدولي، القليلة الحرص حتى الآن على إبراز نظرية عامة ومنظمة للعدالة، ليس من طبيعتها توضيح هذه القضية.

ورغم غموض دور العدالة في القانون الدولي إلا أنه حسب شارل روسو فالعدالة يمكنها:

- تصحيح القانون الوضعي: فمهمتها هي تصحيح اختلالات القانون، أو العمل على تخفيف نتائجه في بعض الأحيان.

- إكمال القانون الوضعي: تعتبر وسيلة لملئ الفراغات في القانون ومصدراً ثانوياً للقانون الدولي.

- استبعاد أو حذف قانون وضعي: إذ أن بعض القرارات الدولية قد أقرت نظرية إمكانية الحكم بالإنصاف خلافاً للقانون، ولا بد من موافقة الأطراف المتنازعة استثنائياً.⁵⁰

ثانياً: اجتهادات الفقهاء الدوليين.

إن الالتجاء إلى أقوال الفقهاء الدوليين مفيد كما هو الوضع مع أحكام المحاكم في معرفة القواعد القانونية ومدى تطبيقها. فهؤلاء الفقهاء لهم فضل كبير في تفسير نصوص المعاهدات التي يكتنفها الغموض وإبراز ما أقره العرف من قواعد وجلاء ما يحيط بها من نواحٍ غير واضحة المعالم والحدود. ولكن يجب التعامل مع تلك الاجتهادات بحذر، إذ أنهم قد يتأثرون بالقضايا السياسية والاتجاهات القومية، ومصالح دولهم وتطلعاتها. ومن هنا تتضح بأنه قد لا ترقى إلى مستوى أحكام المحاكم من حيث الثقة والموضوعية. ولكن،

⁵⁰ شارل روسو، مرجع سابق، ص92.

يُلاحظُ بأن معظم القضاة الدوليين هم على العموم من أساتذة القانون الدولي وفقهائه، ويتم تعيينهم بناء لاقتراح حكوماتهم. وتُدرجُ أرائهم المخالفة وهي من الفقه، إلى جانب الحكم، ويكون لها نفس الحجاجية المرجعية التي يتمتع بها هذا الأخير. من جهة أخرى، يُعتبر تأثير الفقهاء في تعجيل ظهور القواعد الجديدة مهم، حيث أنهم بنقدهم لبعض القوانين وإقتراح تعديلها يؤثرون في الرأي العام، وبالتالي في موقف الحكومات وإنشائها للقواعد المذكورة سواء عن طريق العرف أو عن طريق إقرارها في المعاهدات الدولية. ومن أمثلة أشهر الفقهاء نذكر: غروتبوس، فاتيل، تريبل، أنزيلوتي، كلس، بوليتيس، أوبنهايم، تشيني هايد، كونسي رايت، شارل روسو. أو الجمعيات والهيئات العلمية مثل:

معهد القانون الدولي في بلجيكا المنشأ سنة 1873، المجمع الأمريكي للقانون الدولي المنشأ سنة 1912، معهد الدراسات العالية بباريس 1921، أكاديمية القانون الدولي في لاهاي 1923.⁵¹

ثالثاً: الإنصاف والعدالة.

يُقصد بها: "مجموعة المبادئ التي يوصي بها العقل والتشريع". والعقلانية للقاضي المعني بالفصل في النزاع، وامتلاك القدرة على الإحساس بأهمية العدل والإنصاف ليستمد منها الحل القانوني بعد رضا الدول المُتنازعة بقبول ذلك الحق. وهنا تبقى معضلة العدالة خاضعة للإرادة البشرية إذ تبقى صعبة المنال في الغالب، فحسب الفقرة الثانية من المادة

⁵¹ أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 120.

38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية: "لمحكمة سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف متى ما وافق أطراف الدعوى على ذلك". ويجب التفريق بين العدل والعدالة، فالعدل يعني تطبيق القانون بشكل كامل، أما العدالة فهي تعني ضرورة الأخذ في الاعتبار الظروف والملابسات بنظرة إنسانية. ومبادئ العدل لا تأخذ مكاناً مُعيّناً في تدرج المصادر، فقد تكون أول المصادر أو آخرها.⁵²

أما الإنصاف فهو يعني تصحيح موازين العدل أو حكم العدالة عندما تحوّل دون ذلك شكليات العدل. وبتعبير آخر، العدالة تعتمد على شكليات (دليل الإثبات) بينما الإنصاف يعتمد على قناعات تتوفر لدى القاضي أو يطمئن إليها ضميره وهي الأخذ بروح العدالة. فمبادئ العدل والإنصاف مبادئ عامة مُستقلة عن مبادئ القانون وعن التشريعات الداخلية فهي شعور طبيعي بالعدالة وقد عرفت هذه المبادئ في الشرائع القديمة للتخفيف من قسوة القانون الوضعي وسد ثغراته.⁵³

52

⁵³ ماهر ملندي، ماجد الحموي، مرجع سابق، ص 64.

المبحث الثالث: أشخاص القانون الدولي.

تُعرّف الشخصية القانونية الدولية بأنها: "القدرة على اكتساب الحقوق والقدرة على تحمل الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي". ولسنوات عديدة كانت الدولة الشخص الدولي الوحيد، إلا أنه بتطور المجتمع الدولي أصبح هناك إلى جانب الدولة أشخاص دولية أخرى أبرزها المنظمة الدولية، التي يرجع سبب تمتعها بالشخصية القانونية إلى الحادث الذي لحق بالوسيط الأممي الكونت برنادوت. إذ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإرساله إلى فلسطين بتاريخ: 20 ماي 1948، كوسيط أممي، واقترح عدم منح بعض الأراضي الفلسطينية لليهود، ودعى لإيقاف هجرة اليهود. فقامت الصهاينة باغتياله بتاريخ: 17 سبتمبر 1948، وثار نقاش في الأمم المتحدة حول الحق في رفع دعوى المسؤولية والمطالبة بالتعويض. وفي 11 أبريل 1949 أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً جاء فيه بأن: "الدولة ليس الشخص الوحيد في القانون الدولي العام، إذ قد يتمتع بالشخصية القانونية كيانا أخرى غير الدول إذا ما اقتضت ظروف نشأتها وطبيعة الأهداف المنوطة بها تحقيقها الاعتراف لها بهذه الشخصية"، وأشارت إلى أن: "الأمم المتحدة مع ما لديها من حقوق والتزامات لها في الوقت ذاته شخصية دولية، وأهلية للعمل على الصعيد الدولي".⁵⁴ وعليه، يمكن القول بأنه المنعرج الثاني الذي تعبره العلاقات الدولية بالغ الأهمية الذي أضاف فاعلين جدد، بعد منعرج واستقاليا 1648 الذي أسس لمفهوم الدولة القومية.

⁵⁴ إكرام محفوظ، المصادر المُستحدثة للقانون الدولي العام. مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 03، العدد: 04، 2019/12/10، ص24.

تُعتبر الطريقة الرئيسية لتحديد ما إذا كانت الأهلية المعنية موجودة في حالة الشك هي الاستفسار عما إذا كانت قيد الاستعمال. وكل ما يمكن قوله هو أن أي كيان من ذلك النوع الذي يعترف القانون العرفي بأهلية اضطراره بالحقوق والواجبات ورفع الدعاوى والاستجابة للمطالبات الدولية هو شخص قانوني. وإذا لم يُلبَّ الشرط الأخير، فإن الكيان المعني قد يكون شخصية قانونية من نوع مقيد جداً، ومعتمداً على موافقة أشخاص قانونيين مُعترف بهم أو قبولهم، وقابلاً للطعن على الصعيد الدولي من أولئك الموافقين. على أن السياقات الرسمية الرئيسية التي أُثيرت فيها مسألة الشخصية شملت: أهلية رفع الدعاوى بشأن مخالفات القانون الدولي، وأهلية جعل المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول على المستوى الدولي، والتمتع بالامتيازات والحصانات من الولاية القضائية الوطنية. وبهذا، تمثل الدول والمنظمات الأنواع العادية من الشخصية القانونية على الصعيد الدولي، لكن لا يمكن اختزال واقع العلاقات الدولية في قالبٍ بسيط. إن للأنواع العادية نظائر تثير المشكلات، وكيانات متعددة لا يمكن تصنيفها، ولكن يمكن أن تكون لها شخصية معينة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. علاوة على ذلك، ليس التجريد في أنواع الأشخاص المقبولين في القانون شديد الاتصال بالواقع؛ لأن الاعتراف والقبول الضمني قد يحافظان على كيان يكون من بعض النواحي شاداً، ولديه شبكة من العلاقات القانونية على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من التعقيدات، ينبغي أن نتذكر أسبقية الدول بوصفها شخصيات قانونية.⁵⁵

⁵⁵ جيمس كروفورد، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تاريخ الإطلاع: 2022/01/12،

الرابط الإلكتروني: <https://bookstore.dohainstitute.org/p-2326.aspx>

أ- الدول:

يكاد يتفق المختصون بأن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية لتمتعها بالسيادة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى في الداخل أو الخارج باستثناء بعض الحالات البسيطة التي يفرضها القانون الدولي على دول العالم من خلال الأمم المتحدة والدول الكبرى خاصة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي تتدخل في شؤون بعض الدول تحت ذريعة تطبيق قواعد القانون الدولي. فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من الفواعل الدولية، ويستند حق السيادة إلى عدة حقوق، فلا يمكن أن يرفض للدول حق المساهمة في العلاقات الدولية، لذا لا يجوز أن تقوم دولة بالاستيلاء على دولة أخرى. وهذا المبدأ يمنح الدولة حق التسلح وحق الدفاع عن نفسها. فضلاً عن استخدام الوسائل خاصة لضمان استمرارها وضمان أمنها. وأن تتمتع الدولة بالسيادة يعني أن لها شخصية قانونية تمنحها القدرة على التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتُعد الدولة في هذه الحالة شخصاً معنوياً بوصفها مجموعة بشرية تمتلك مساحة إقليمية محددة وأفراد يحملون اسمها وجنسياتها. وعلى الرغم من التحولات التي وقعت في العلاقات الدولية إثر الثورة التكنولوجية وظاهرة العولمة، فإن الدولة بقيت كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية

المعاصرة.⁵⁶

⁵⁶ زياد خلف عبد الله الجبوري، الفرد الدولي في العلاقات الدولية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد: 03، السنة: 03، العدد: 10، ص150.

ب- المنظمات الدولية الحكومية:

تقوم المنظمة الدولية ببناء على اتفاق دولي يُنشئ المنظمة ويحدد نظامها القانوني ويبين أهدافها واختصاصاتها والأجهزة التي ستعمل بها لتحقيق هذه الأهداف، والقواعد التي تحكم سير العمل بها وقد جرى العمل على أن يأخذ مثل هذا الاتفاق الدولي صورة معاهدة دولية. ولا يهم بعد ذلك تسمية هذه المعاهدة بالميثاق، دستور، النظام الأساسي، وبناء على ما تقدم فإن المعاهدة التي تُنشئ المنظمة الدولية هي معاهدة ذات طبيعة دستورية، وأن إرادة الدولة تنتهي بمجرد نشأة المنظمة وممارستها لوظائفها وصلحاياتها. وإن ممارسة بعض الدول لحرية الانضمام أو الانسحاب من المنظمة لم يعد يُغيّر من احترام هذه المنظمات والتسليم بقراراتها مهما تكن إرادة الدول.⁵⁷

ت- الفرد:

يشغل الفرد في الوقت الحالي الكثير من مسائل وقواعد القانون الدولي، وتهدف تلك القواعد إما لحمايته من تعسف المؤسسات السياسية التي ينتمي إليها، أو إلى حماية تلك المؤسسات من تصرفات الفرد الضارة. وما دام القانون الدولي قد خاطب الفرد مباشرة بمنحه الحقوق وإلزامه بمجموعة من الالتزامات، يطرح البعض مسألة كون الفرد أصبح شخصاً من أشخاص القانون الدولي كما هو الحال بالنسبة للدول والمنظمات الدولية. ففي الوقت الذي ذهبت فيه بعض المدارس الحديثة وخاصة المدرسة الاجتماعية إلى انكار شخصية الدولة وإلى رفض نظرية السيادة الوطنية معتبرة أن الفرد هو الشخص الوحيد من

⁵⁷ إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، القانون الدولي العام وعلاقته بالشرعية الإسلامية. ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص22.

أشخاص القانون الدولي، وأن الدولة ما هي سوى وسيلة قانونية لإدارة المصالح الاجتماعية للأفراد. وتذهب مدارس أخرى إلى عكس ذلك، إذ ترى بأن إرادة الدولة هي التي تخلق قواعد القانون الدولي، وهي التي تقرر الالتزام بها وبالتالي فالدول وحدها يمكن اعتبارها أشخاص القانون الدولي.⁵⁸

ث- الفواعل غير دولاتية:

الفواعل غير الدولاتية Non State Actors تُعرّف على أنها مجموعة البنى والتنظيمات غير السيادية، الناشطة على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية، والتي لطبيعة أنشطتها علاقة بالسياسة العالمية، فهي تُمارس سلطات اجتماعية سياسية واقتصادية مؤثرة على المستويات الوطنية والدولية. إن الفواعل غير الدولاتية لا تمثل الدول ولكنها تنشط على المستوى الدولي، وتمتلك سلطة خاصة في مواجهة السلطة العامة للدولة الوطنية، وحدد الخبراء مجموعات لها هي:

- المنظمات ما بين الحكومية IGOs كمنظمة الأمم المتحدة، حلف الناتو، البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

- الشركات العابرة للحدود القومية TNCs.

- المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs.⁵⁹

⁵⁸ باسم غناوي علوان، مركز الفرد في القانون الدولي العام. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 03، العدد: 02، 2014، ص02.

⁵⁹ طلال لموشي، سامي بخوش، نحو مقارنة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 07، سبتمبر 2015، ص201.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية.

القوانين والاتفاقيات:

ميثاق الأمم المتحدة.

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الكتب:

أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.

استيفاني لوسن، العلاقات الدولية. تر: عبد الحكم أحمد الخزامى، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011.

أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري: تنازع القوانين. دار هومة، الجزائر، 2002.

أنس أكرم عزوي، التدخل الدولي الإنساني: بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي -دراسة مقارنة-. ط1، الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2008 .

إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، القانون الدولي العام وعلاقته بالشرعية الإسلامية. ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.

بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية. تر: فايز كمتش، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1989.

تشارلز كيغلي، شانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحولت. تر: منير بدوي، غالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود، الرياض، 2016.

ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005 .

جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

جوانيتا إلياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية. تر: محيي الدين حميدي، دار الفرقد، دمشق، 2016.

حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.

سعد توفيق حقي، تاريخ العلاقات الدولية. جامعة بغداد، 2009.

شارل روسو، القانون الدولي العام. تر: شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

غي أنيل، قانون العلاقات الدولية. تر: نورالدين اللباد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

ماهر ملندي، ماجد الحموي، القانون الدولي العام. الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2018.

مبارك علوي محمد، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام. ط1، مركز القلم للتدقيق اللغوي والترجمة والطباعة، اليمن، 2020.

مبارك علوي محمد، حقوق الإنسان الأساسية والدور الأمني لحمايتها. ط1، مطابع الهاشمية الحديثة للأوفست،

حضر موت، 2019.

محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة، الأمم المتحدة، الوكالات المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات

الدولية الإقليمية. دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 .

محمد بوبوش، القانون الدولي المعاصر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020.

مظهر الشاكر، حقوق الإنسان بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية..

دراسة قانونية مقارنة. كتاب الكتروني، بغداد، 2012.

هانز جي مورغانتو، السياسة بين الأمم.. الصراع من أجل السلطان والسلام. ج1، تر: خيرى حماد، الدار القومية،

القاهرة، 1964.

وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام. ط1، دار المكتبي، دمشق، 2000.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

نادية خلفه، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية -دراسة بعض الحقوق السياسية-. كلية الحقوق،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

المجلات:

إكرام محفوظ، المصادر المُستحدثة للقانون الدولي العام. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 03، العدد:

04، 2019/12/10.

باسم غناوي علوان، مركز الفرد في القانون الدولي العام. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 03، العدد: 02، 2014.

حسان أولاد ضياف، غزلاني و داد، إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: ما بين مسألة عدم التدخل وإشكالية التدخل الإنساني.

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد: 06، العدد: 02، جويلية 2021 .

خلفة نادية، واقع حقوق الإنسان في الجزائر زمن الإصلاحات ونفعلها من خلال آلية اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق

الإنسان. مجلة المفكر، المجلد: 01، العدد: 12، 2017/01/19.

زياد خلف عبد الله الجبوري، الفرد الدولي في العلاقات الدولية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة: 03، العدد: 10.

سليم قيرع، حقوق الإنسان في الجزائر بين الجانب القانوني النظري والواقع العملي. مجلة البحوث السياسية والإدارية.

المجلد: 02، العدد: 02، 2013/06/01.

صفوان عيصام حسيني، قراءة نقدية لمضمون المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حوليات جامعة الجزائر،

المجلد: 20، العدد: 01، 2011/11/01.

طلال لموشي، سامي بخوش، نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي. مجلة الباحث

للدراستات الأكاديمية، العدد: 07، سبتمبر 2015.

عدي محسن غافل، صلح واستقاليا westphalia وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا عام 1648. مجلة: أهل البيت،

العدد: 18.

لونيس علي، لوني نصيرة، دور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إقرار الضمانات القضائية لحقوق الإنسان. مجلة الأستاذ

الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 04، العدد: 02، 2019.

محمد خليل موسى، نطاق التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد: 33، العدد: 01، 2006.

مواقع الإنترنت:

جيمس كروفورد، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تاريخ

الإطلاع: 2022/01/12، الرابط الإلكتروني: <https://bookstore.dohainstitute.org/p-2326.aspx>

الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

خلفية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولان الاختياريان، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،

مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، موقع الكتروني- [https://www.ohchr.org/ar/treaty-](https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/ccpr/background-international-covenant-civil-and-political-rights-and-optional-protocols)

[bodies/ccpr/background-international-covenant-civil-and-political-rights-and-optional-protocols](https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/ccpr/background-international-covenant-civil-and-political-rights-and-optional-protocols)

خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية

الدولية وهيكل النظام الدولي. سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث و السياسات، الدوحة، نوفمبر 2011.

رانيا مكرم "إرساء القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية المعاصرة". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،

العدد19، أبو ظبي، تاريخ النشر: 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/12/22، من الموقع الإلكتروني:

عصام عبد المنعم البديري، عبد الله أحمد السيد، أثر معاهدة واستقاليا 1648، ومؤتمر فيينا 1815 في تطور القانون

الدولي العام (دراسة مقارنة). المركز الديمقراطي العربي، برلين، تاريخ النشر: 2020/12/12، تاريخ الاطلاع:

<https://democraticac.de/?p=71589> من موقع المركز على الإنترنت: 2021/12/28

عمرو دراج، ما بعد الهزيمة الأمريكية في أفغانستان المسارات المستقبلية للمنطقة العربية. تقارير سياسية، المعهد

المصري للدراسات، إسطنبول، 25 أكتوبر 2021.

فرونسوا بونيون، من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى فجر القرن الحادي والعشرون: عمل اللجنة الدولية للصليب

الأحمر تحت تأثير الحرب الباردة وعواقبها (1945-1995). المجلة الدولية للصليب الأحمر، 1995/04/29، العدد:

305، اطلع عليه بتاريخ: 2022/01/14، الرابط :

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5zxhkg.htm>

- فيصل براء متين المرعشي، "نشأة القانون الدولي الإنساني The Development of International

Humanitarian Law"، الموسوعة السياسيّة، 2018-03-25، تاريخ آخر دخول: 2022-03-09 17:25،

متاح على الرابط التالي <https://political-encyclopedia.org/dictionary> :

القانون الدولي والعدالة. محكمة العدل الدولية، هيئة الأمم المتحدة، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع: 2022/01/07،
الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة- <https://www.un.org/ar/global-issues/international-law-and-justice>

محمد عثمان، الأمم المتحدة تتلقى نسخة من معاهدة "قادش" بين رمسيس الثاني والحيثيين. تاريخ النشر:
2018/08/15، اطلع عليه بتاريخ: 2021/12/25، من موقع الأهرام، الرابط الالكتروني :
<https://gate.ahram.org.eg/daily>

مروة نظير، أثر انتهاء الحرب الباردة على منظومة القانون الدولي. الحوار المتمدن، العدد: 3174، تاريخ النشر:
2010/11/03، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12، الرابط الالكتروني :
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234032>

مورتن كاجروم، من القانون الدولي إلى المجتمعات المحلية: دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان. الأمم
المتحدة، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع: 2022/01/05، الموقع الالكتروني للأمم المتحدة :

النظام الدولي، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: 2015/12/23، تاريخ الاطلاع: 2022/01/22، الرابط الالكتروني :
ليث زيدان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الحوار المتمدن، العدد: 1971، تاريخ
النشر: 2007/07/09، تاريخ الاطلاع: 2022/01/05، الرابط الالكتروني :
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101967>

القانون الدولي والعدالة. محكمة العدل الدولية، هيئة الأمم المتحدة، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع: 2022/01/07،
الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar>

حماية حقوق الإنسان في الجزائر. محاضرات حقوق الإنسان، جامعة سطيف، موقع التعليم عن بعد:
<https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=12148#ch3167>

المراجع الأجنبية:

Alfred W. McCoy, The US's Failure in Afghanistan Shows the Hubris of American Empire. Published : 05/10/2021, consulted : 17/01/2022, from :
<https://jacobin.com/2021/05/biden-administration-afghanistan-war-withdrawl-opium-us-military>

Beth Simmons, Richard Steinberg, International Law and International Relations. Cambridge University Press, Cambridge, 2007.
<https://www.un.org/ar/chronicle/article/20060>

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
01	- مقدمة:
02	الفصل الأول: التطور التاريخي للقانون الدولي.
03	المبحث الأول: القانون الدولي في عهد الحضارات القديمة.
08	المبحث الثاني: القانون الدولي في عصر النهضة.
17	المبحث الثالث: القانون الدولي في العصر الحديث.
21	الفصل الثاني: القانون الدولي في أثناء الحرب الباردة.
22	المبحث الأول: تطور التنظيم الدولي أثناء الحرب الباردة.
27	المبحث الثاني: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي أثناء الحرب الباردة.
35	الفصل الثالث: القانون الدولي بعد الحرب الباردة.
36	المبحث الأول: الأزمات الدولية وأثرها على القانون الدولي بعد الحرب الباردة.
41	المبحث الثاني: الأحادية القطبية وأثرها على القانون الدولي.
48	الفصل الرابع: مصادر القانون الدولي وأهم أشخاصه.
49	المبحث الأول: تعريف القانون الدولي وأهم فروعها.
53	المبحث الثاني: المصادر الأصلية للقانون الدولي.
63	المبحث الثالث: المصادر الفرعية للقانون الدولي.
68	المبحث الرابع: أشخاص القانون الدولي.